الإعلام الأوروبي وصناعة اتجاهات الرأي حول قضايا اللجوء: قناة "سي نيوز" الفرنسية أنموذجا.

European Media and the Formation of Opinion trends on Asylum Issues: The French Channel "C News" as a Case Study.

كمال حميدو[1]*، محمد الفاتح حمدي[2]

[1] جامعة قطر (قطر) kamal.hamidou@qu.edu.qa

[2] جامعة قطر (قطر) m.hamdi@qu.edu.qa

Kamel hamidou [1*], mohammed el fateh hamdi [2]

[1-] Qatar University (Qatar), [2-] Qatar University (Qatar)

تاريخ الاستلام:2022/06/09 تاريخ القبول:2022/09/28 تاريخ النشر:2022/10/12

ملخص:

تناولت هذه الدراسة إشكالية التغطية الإعلامية المضللة لقضايا اللجوء والهجرة القسرية، حين تكون التغطيات الإعلامية لتلك القضايا محكومة ليس بالأطر المهنية الموضوعية وبالقيم الإنسانية المرتبطة بحقوق الإنسان وكرامته، بل بالحسابات والتموضعات الأيديولوجية أو السياسية لحرّاس البوابة والقائمين على العملية الإعلامية. واعتمد الباحثان في هذه الدراسة على منهج تحليل مضمون مجموعة من التقارير المصورة التي بثّتها قناة "سي نيوز" الفرنسية كعينة عن تغطية القناة لأزمة اللاجئين على الحدود البولندية البيلاروسية التي بدأت في أغسطس 2021. واستخدم الباحثان في هذه الدراسة فئات تحليل وفئات موضوعات مكنتهما من استقراء التوجهات الصريحة والتوجهات الضمنية في محتوى تلك التقارير. وتوصل الباحثان في دراستهما إلى وجود مؤشرات تدل على عدم الالتزام بالموضوعية في تغطية قضايا اللجوء والهجرة القسرية مع تحرر صحافيي قناة سي نيوز الفرنسية من الضوابط المهنية والمعايير الأخلاقية، خاصة من حيث نظرتهم إلى طالبي اللجوء بمنطق التضاد بين الأنا والآخر المختلف، وبالتالي بناء سرديات إعلامية موجهة، تسهم في تعزيز خطاب ومشاعر رفض وكراهية الآخر.

الكلمات المفتاحية: الإعلام الأجنبي، الإعلام الأوروبي، صناعة الرأي العام، الهجرة السرية، قضايا اللجوء، تشكيل الاتجاهات.

Abstract:

This study addresses the problem of biased media coverage of issues related to asylum and forced migration. It postulates that media coverage of these issues is guided by media gatekeepers' ideological and/or political frames rather than the professional norms and values related to human rights and human dignity. Researchers relied on content analysis of a number of video reports broadcast by the French channel "C News" as a sample to visualize its coverage of the refugee crisis erupted on the Polish-Belarus border in August 2021. Researchers used analysis categories as well as analysis topics that enabled them to extrapolate the explicit and implicit significant trends in "C News" coverage. Researchers found a lot of indicators that show a lack of commitment to objectivity and balance requirements in covering refugee and forced migration issues. "C News" journalists have freed themselves from professional norms and ethical standards, in particular by treating asylum seekers in an antagonistic logic between "us" and "the others", and thus, by constructing oriented media narratives that contribute to the reinforcement of rejection and hatred of the other.

Keywords: Foreign Media, European Media, Public Opinion Formation, Clandestine Immigration, Asylum Issues, Attitudes Shaping.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

لا يخفى على أحد أن المحتويات الإعلامية عموما والمواضيع ذات الأبعاد السياسية الدولية خصوصا، تكون عند صياغتها في المجتمعات الغربية بين مطرقة الأجندة والأطر من جهة، وسندان الفعل المستقل الذي يغذي الديمقراطية من جهة أخرى. فقد أبانت الكثير من الدراسات بأن المواضيع الإعلامية تخضع لأجندات محددة تفرضها إما غرف التحرير بناء على أولويات ومصالح الدول التي تتبع لها وسائل الإعلام، أو صناع المحتويات الإعلامية أنفسهم من منطلق الخلفيات المعرفية والإيديولوجية التي يحملها الصحافيون ومختلف الفاعلين الإعلاميين، بمن فيهم من يساعدون الصحافيين كالمصورين مثلا، أو من يشرفون على الصحافيين في قاعات التحرير، بدء من رؤساء الأقسام ومدراء التحرير وصولا إلى رؤساء التحرير. كما تلعب الأجندات السياسية الداخلية أيضا دورا كبيرا في تحديد زوايا التغطية واتجاهاتها، خاصة حين يكون ملاك وسائل الإعلام أنفسهم، أو الصحافيون والمحررون على صلة مباشرة أو غير مباشرة ببعض الشخصيات السياسية النافذة (Saitta, 2008, p.1)[1]، أو ببعض الشخصيات الواعدة انتخابيا، أو ببعض من لديهم تقاطع مصالح مع بعض الأحزاب أو مع جماعات ضغط تسعى لتمكين شخصيات سياسية أو توجهات سياسية محددة من الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار (Du Roy, 2003)[2] ، خدمة لمصالح مادية ضيقة، أو خدمة لمصالح استراتيجية لجهات داخلية في تلك الدول، أو حتى لجهات خارجية لديها مصلحة في أن تصل تيارات معينة أو أشخاص معينون للحكم دون غيرهم. غير أن المطلب الديموقراطي يقتضي من جهته استقلالية الفعل الإعلامي وتحرره من كل ما يمكنه أن يعيق وصول الحقيقة للمتلقي، في مسعى يهدف لضمان تغذية الرأي العام بتعددية الأطروحات والمنظورات في المجتمعات الديموقراطية التعددية بطبيعتها.

لقد عرّف روبرت إنتمان عملية التأطير الإعلامي بقوله "إنه فعل يتم عبر اختيار بعض جوانب الواقع بالشكل الذي يتم تصورها، لتسليط الضوء عليها في نص الاتصال (من منظور ذلك التصور)، بشكل يسمح بالترويج لتعريف (لمنظور) محدّد للمشكلة، أو بغرض عرض تفسير سببي لها، أو بغرض فرض حكم أخلاقي أو توصية تخصّ تلك المشكلة" (Entman, 2003, p. 53)[3]. من جهته يعتبر باتريك شارودو أن الحدث الإعلامي لا يكون حدثا بشكل تلقائي لمجرد حدوث وقائعه، بل أنه يخضع لعملية بناء، ولكي ترتقي وقائع ما لتصبح حدثًا، يجب أن ينظر إليها شخص ما (معدّ المحتويات الإعلامية) ويفسرها على ذلك النحو، لأن الحدث الإعلامي دائما ما يبنى، مع وجوب توفر خاصية الحداثة في تلك الوقائع (الحدث المستجد)، وصفة القابلية للتداول الاجتماعي، وصفة عدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية لتلك الوقائع". وتمر صناعة الأحداث الإعلامية بحسب شارودو بثلاث مراحل: الأولى هي حدوث وقائع تغير من المجرى الطبيعي للأشياء في عالمنا، والثانية هي إدراك فاعل يتحسّس (يرصد) حصول ذلك التغيير؛ وثالثا أن يقوم ذلك الفاعل بإعطاء معنى لذلك التغيير. بعد ذلك يتجسد الحدث في خطاب، وهنا ندخل في مرحلة تفسير الوقائع التي يتم إبلاغ الجمهور بها، وهذا هو المستوى الذي تبنى فيه التمثّلات (Charaudeau, 2015, 132)[4]، بمعنى تلك الصور الذهنية التي يتم بناؤها في ذهن المتلقي من منظور ما وصله وتراكم لديه من معلومات وخلفيات تأويلية.

إن أهم القضايا التي باتت تخضع في السنوات الأخيرة لعملية تأطير حقيقية ومقلقة في ذات الوقت من طرف العديد من وسائل الإعلام الغربية، هي قضايا اللجوء والهجرة القسرية، خاصة في البلدان الأوروبية، لكون تلك العملية تتم بأساليب تتضارب في الكثير من الأحيان – وبشكل صارخ – مع المبادئ الديموقراطية، ومع أخلاقيات وضوابط العمل الصحافي أولا، ثم مع الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية ثانيا. وما يثير انتباه الدارس لتطورات تناول السرديات الإعلامية الخاصة بمواضيع اللجوء والهجرة القسرية في البلدان الأوروبية خلال السنوات الماضية تحديدا ، هي المقاربة الوظيفية في طبيعتها والمعيارية[1] في أهدافها، التي بات ينتهجها عدد كبير من الصحافيين الأوربيين في تعاطيهم مع قضايا اللجوء وقضايا الهجرة

[1] يقصد الباحث بانتهاج مقاربة وظيفية معيارية في التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة (Functional & normative Approach) تلك النزعة التي باتت منتشرة بين أغلب الصحافيين ووسائل الإعلام المختلفة في تبنيهم للمنظور الذي تفرضه الحكومات أو الجهات السياسية أو الإعلامية التي تهيمن خلال مراحل تاريخية محددة،

القسرية. وقد أظهرت بعض الدراسات الأكاديمية والعديد من التقارير الخبيرة، المستوى المقلق الذي بات يبلغه انحراف الخطاب الإعلامي عن الصيغ التقريرية الاحترافية التي تقتضي من الصحافيين – من منظور مهني صرف أولا – النأي بالنفس عن تضليل المتلقي للرسائل الإعلامية والالتزام بمتطلبات الدقة والموضوعة والتوازن في نقل الأحداث المرتبطة بتلك القضايا، ثم تقتضي منه – من منظور أخلاقي وإنساني صرف ثانيا – الالتزام بالتعاطي مع قضايا اللجوء والهجرة القسرية من منظور ما تفرضه الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وما تلزم به النصوص والأعراف الدولية عند تناولهم لتلك القضايا. فعلى سبيل المثال، أظهر تقرير[5] صدر عن المفوضية الأوروبية في سنة 2017 اهتم بفحص السرديات المطورة من قبل وسائل الإعلام في ثماني دول أوروبية حول تغطياتها وتناولها لموضوع اللجوء والهجرة القسرية، كيف أسهمت تلك التغطيات في بناء مدارك مضللة للجمهور حول أزمة اللجوء، وكيف انتقلت تلك السرديات شيئا فشيء في 2015 من التسامح الحذر خلال الصيف، إلى تدفق التضامن والإنسانية في سبتمبر 2015، ليعقبه التوجيه الأمني للنقاش والتغطيات، وصولا إلى بناء خطاب الرعب في نوفمبر 2015.

وقد أبرز ذلك التقرير أنه وبعد بداية الانحراف الذي حصل في شهر نوفمبر من ذات السنة، لم تلتزم وسائل الإعلام الأوروبية في مجملها خلال معالجتها لقضايا اللجوء والهجرة القسرية بالمعايير المهنية والأخلاقية السالفة الذكر (Georgio, M., Zaborowski, R., 2017). فبحسب ذلك التقرير شاب مختلف التغطيات والتناول الإعلامي لتلك الأزمة آنذاك 8 عيوب أساسية نوردها في ما يلي: أولا، "لعبت الصحافة الأوروبية دورًا رئيسيًا في تصوير وصول اللاّجئين والمهاجرين في عام 2015 إلى شواطئ أوروبا على أنه "أزمة للقارة". وبينما تميزت تغطية "الأزمة" بتنوع كبير، إلا أنه كان يُنظر إلى الوافدين الجدد عمومًا على أنهم غير مرحب بهم، وكانوا في أغلب الأوقات يصوّرون على أنهم مختلفون عن الأوروبيين مع وصفهم بأنهم إما متطفّلين ضعفاء أو متطفّلين خطرين". ثانيا كان هناك تباين كبير في الاتجاهات الإقليمية بين دول شرق أوروبا ودول غرب أوروبا، وبشكل خاص مع بداية الأزمة، "فما عرضته وسائل الإعلام الغربية تناقض بشدة مع ما أظهرته وسائل الإعلام الشرقية، وكان الفارق كبيرا بين الدول التي استقبلت اللاّجئين وتلك التي رفضتهم". ثالثا، "أفسح رد الفعل المتعاطف من جانب الكثير من الصحافة الأوروبية خلال الصيف ثم في بداية خريف 2015 المجال تدريجياً لانعدام الثقة وفي بعض الحالات للعداء تجاه اللاّجئين والمهاجرين". رابعا، وفي ما يخص الاتجاهات الإعلامية التي طغت على مختلف التغطيات الإعلامية، أبرز التقرير بأن مختلف التغطيات والبرامج الحوارية التي ناقشت موضوع اللجوء والهجرة القسرية شجعت خطاب الكراهية والعداء تجاه المهاجرين واللاّجئين بشكل منهجي ومستمر. وقد طغى هذا الحال بشكل خاص في أجزاء من أوروبا الشرقية (مثل المجر) طوال "الأزمة" وكذلك في كثير من الصحافة اليمينية في بلدان أوروبا الغربية. خامسا لاحظت كاتبتا التقرير التغييب المتعمد للاّجئين كفاعلين في أغلب التقارير الإعلامية والبرامج الحوارية التي تناولت قضايا اللجوء إذ " لم تتح للاّجئين والمهاجرين سوى فرص ضئيلة للتحدث مباشرة عن تجاربهم ومعاناتهم، وحين تم الحديث عنهم أو عرض صورهم أظهرتهم بدور الضحايا أو الفاعلين الصامتين، ما عدا بعض الاستثناءات القليلة الملحوظة". سادسا تجنبت وسائل الإعلام الأوروبية التركيز على الحالات الإنسانية التي كان بإمكانها استعطاف الجمهور، إذ لم يعرض سوى القليل من المواضيع التي ركزت على اللاّجئات والمهاجرات أو على الأطفال. سابعا لم تهتم وسائل الإعلام الأوروبية عموما بالخلفيات السياقية لموضوع اللجوء والهجرة القسرية، إذ لم تول أغلب الصحف والقنوات الإذاعية والتلفزيونية سوى القليل من الاهتمام للسياق السياسي/الحربي المرتبط بمحنة اللاّجئين والمهاجرين، كما لم يتم الربط بين روايات اللاّجئين الجدد وأخبار الحرب في بلدانهم الأصلية. كما لاحظ التقرير أن وسائل الإعلام لم تقدم سوى معلومات نادرة ومجزأة تخص الرحلة الفردية للمهاجرين واللاّجئين، وبذلك تجاهلت وسائل الإعلام بشكل كبير التطرق للمعلومات المتعلقة بالهويات الحقيقية لهؤلاء الأشخاص. ثامنا،

وهو المنظور الذي يتشكل بخطاب توظفه الآلة الإعلامية في الفضاء العام خدمة لأهداف سياسة، بغرض فرض معايير وتمثّلات مجتمعية تسعى تلك الجهات لجعلها الإطار الطبيعي التلقائي الذي تتشكل منه القراءات التي يستخدمها المتلقي عند تفاعله الذهني مع مختلف المواضيع المرتبطة بها.

مع دخول أزمة اللاّجئين مرحلة جديدة، بقيت وسائل الإعلام تواجه تحديات خطيرة تخص "عدم قدرتها على التمسك بقيم الصحافة المستقلة والعادلة مع احترام حرية التعبير للجميع ومحاربة خطاب الكراهية في أوروبا".

ومن باب التحقق في مدى ثبات التوجهات التي توصّلت إليها الدراسة المذكورة أعلاه في المشهد الإعلامي الفرنسي كعينة من الإعلام الأوروبي، يقترح الباحث في هذه الدراسة تحليل توجهات قناة "سي نيوز" الفرنسية بعد ظهور أزمة اللاجئين الثانية على الحدود البولندية البيلاروسية، وهذا بعد مرور سبع سنوات على أزمة اللاجئين الأولى التي عرفتها أوروبا في 2015. ويكتسي هذا التحليل أهمية خاصة في نظر الباحث وذلك لما يتيحه من فهم للخلفيات السياسية والإيديولوجية القائمة وراء التحولات التي تعرفها استراتيجيات التغطية الإعلامية لقضايا اللجوء والهجرة القسرية في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تزايد الربط بين هذه القضايا وقضايا الهوية وبروز النزعات القومية، وفي ظل اتساع النطاق الجغرافي للخطاب المناهض للاّجئين والمهاجرين، مع تزايد توظيف ورقة اللجوء والهجرة القسرية لخلق الاستقطاب الثقافي والديني القائم على قطبية "الأنا" في مواجهة "الآخر" المختلف ثقافيا ودينيا، خاصة حين يتعلق الأمر باللاجئين القادمين من دول عربية أو مسلمة. وقد زادت هذه النزعة في الانتشار لتشمل حتى نطاق الدول والقارات التي لا تعاني لا من مشكلة لجوء أو هجرة قسرية جماعية على حدودها، ولا من كثافة نزوح للاجئين قدموا إليها من دول تنتمي لمنطقة الشرق الأوسط.

فالولايات المتحدة الأمريكية التي تمارس سياسة هجرة انتقائية تستقطب بها أحسن نخب وعقول البلدان التي تسير في طريق النمو، والتي لم تعرف وصول دفعات لجوء سياسي من الشرق الأوسط لحدودها، لاحظنا خلال السنوات القليلة الماضية كيف تواطأت فيها الكثير من وسائل الإعلام وبشكل خاص قناة "فوكس نيوز" التي يمتلكها رجل الأعمال "روبرت موردوخ" في الترويج للأفكار العنصرية لدونالد ترامب خلال الحملة الانتخابية التمهيدية لتحديد المترشح الجمهوري للرئاسيات الأمريكية في 2016 ضد المترشح المنافس ماك كين. كما لا يغيب عن المتتبع كذلك الدور الكبير الذي لعبته تلك القناة في صناعة الظاهرة الترامبية لاحقا، خاصة عبر الترويج لأطروحاته المناهضة صراحة للهجرة المكسيكية، والمعادية جهرا لهجرة المسلمين والعرب للولايات المتحدة الأمريكية. وقد سوّقت تلك النظرة لفكرة أمريكا والأمريكيين أولا، ضمن أطروحات شعبوية هدفت لكسب عطف وأصوات السكان والناخبين في أغوار الولايات المتحدة الأمريكية العميقة وفي مدنها، وهو التسويق الذي كان له تأثير سلبي على المجتمع الأمريكي بعد أن أحيى فيه خطاب العنصرية والكراهية، وسقى فيه بذرة الاستقطاب العرقي الذي كاد أن يودي بالبلاد لحرب أهلية بعد مهاجمة الكابيتول، عقب رفض دونالد ترامب الاعتراف بنتائج الانتخابات الرئاسية التي أوصلت جو بايدن للحكم بنهاية 2020. ولعلّ خطورة ذلك الخطاب تكمن في أنه لا ينحصر تأثيره على الناخبين داخل القطر المعني به فقط، بل يتعداه إلى الناخبين والمتطرفين في دول غربية أخرى كثيرة، يتم فيها توظيف ورقة كراهية الآخر واحتقار المهاجرين وطالبي اللجوء فيها بطريقة شعبوية، ليس فقط من طرف السياسيين اليمينيين خلال الحملات الانتخابية وقبلها، بل وأيضا من طرف وسائل إعلام متطرفة في توجهاتها، تهدف بمحتوياتها غير المسؤولة لبث الاحتقان داخل المجتمعات، ولنفث الكراهية ضد الآخر المختلف عرقيا أو دينيا، ما من شأنه أن يشكل تحديا حقيقيا للحقوق الأساسية للإنسان وللكرامة الإنسانية .

1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها: يطرح الباحثان في هذه الورقة إشكالية توجيه الخطاب الإعلامي الذي يغطي قضايا اللجوء القسري والهجرة إلى أوروبا، بسبب التعامل مع هذه القضايا من منطلقات وظيفية معيارية ذات خلفية سياسية بالأساس، تعالج موضوع اللجوء القسري وموضوع الهجرة بمنطق هوياتي "حمائي"، يغلّب فيه المطلب السياسي الضبطي على المطلب الإنساني المرتبط بصون كرامة الإنسان وضمان حقوقه المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي مختلف الاتفاقيات الدولية.

ويتناول الباحثان هذه الإشكالية عبر تحليل استراتيجيات تعاطي قناة "سي نيوز" الفرنسية مع قضية اللاّجئين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية، والتي بدأت في التشكل في أواخر أغسطس 2021 عندما بدأت مجموعات متزايدة من المهاجرين، معظمهم

من الشرق الأوسط، بالتجمع على حدود بولندا ولاتفيا وليتوانيا، إلى أن دخلت هذه القضية الأجندة الإعلامية الدولية بشكل مكثف بدء من 9 نوفمبر 2021 عندما تزايد عدد اللاّجئين على الحدود البولندية البيلاروسية، وعقب حشد الدولتين لقوات حرس الحدود وقوات عسكرية وشرطية لمنع اللاجئين العالقين من دخول بولندا من جهة، أو من العودة إلى بيلاروسيا ومنها إلى دولهم الأصلية من جهة أخرى. وتطرح هذه الورقة ثلاثة تساؤلات تتمحور حول الكيفية التي تناولت بها قناة "سي نيوز" الأحداث المرتبطة بهذه القضية وبكيفية بناء سردياتها للأحداث في تقاريرها، وهي:

1- ما هي زوايا المعالجة التي تطغى على تغطية قناة سي نيوز لأزمة اللاجئين وما موقع حقوق الإنسان منها؟

2- ما هي السردية التي اعتمدتها القناة في إعداد التقارير التي بثّتها؟

3- ما هو التوظيف السياقي الذي اعتمدته القناة في تناول أزمة اللاّجئين والذي يسمح بمعرفة التوجهات التي تتبناها؟

2- فرضيات الدراسة:

- تنتهج القناة مقاربة وظيفية معيارية تصور مسألة اللجوء على أنها مسألة هجرة اقتصادية فقط.
- تعتمد القناة على سردية تركز على المعطى السياسي والأمني وتتجاهل البعد الإنساني المرتبط بمعاناة اللاّجئين.
- تنتهج القناة توظيفا سياقيا يخدم أطروحة اليمين المتطرف الداعية لعدم التعاطي الإيجابي مع طلبات اللجوء.

3- عينة الدراسة: قامت هذه الدراسة على تحليل عينة من 6 تقارير تلفزيونية بثتها قناة سي نيوز، بين الفترة الممتدة بين 9 نوفمبر 2021 و20 نوفمبر 2021. وقد تم اختيار العينة بشكل عرضي لكونها متاحة للباحثان على موقع القناة. وتكمن أهمية هذه العينة في أنها تعطي نظرة حول توجه قناة سي نيوز في تغطيتها لأزمة اللاّجئين على الحدود البولندية البيلاروسية، كما يمكنها أيضا أن تشكل منطلقا لدراسات أوسع وأعمق حول التعاطي مع قضايا الهجرة القسرية واللجوء، وحول دور وسائل الإعلام في تشكيل اتجاهات الرأي العام إزاء هذه القضايا.

4- منهجية الدراسة: استخدم الباحثان في ورقتهما هذه منهجية تحليل المضمون مع تحديد فئات ووحدات تحليل تسمح بالقيام بعملية استقراء للتوجهات التي تبرز من مختلف المؤشرات والملاحظات التي تم تجميعها خلال عمليات التحليل. فأما في ما يتعلق بوحدات التحليل فقد اعتمد الباحثان في وحدة الشكل على وحدة الزمن ووحدة اللقطة، بينما اعتمدا في وحدات المضمون على وحدة الفكرة ووحدة الموضوع. وأما في ما يتعلق بفئات التحليل فقد اعتمد الباحثان في فئات الشكل على وحدة المشهد واللقطة، مستخدمين الوصف بالملاحظة وبالتقطيع التقني. كما استخدم الباحثان أيضا فئة الموقع التي اعتمدا فيها على تحليل تموقع المؤشرات ذات الدلالة بين بداية التقارير، وسط التقارير أو نهايتها، وهذا باعتبار أن الباحثان لم يتسنّ لهما دراسة تموقع تلك التقارير ضمن النشرات الإخبارية التي وردت فيها في كلّيتها.

أما في فئة الموضوعات فقد قام الباحثان بإجراء تحليل كيفي وكمي لمحتوى التقارير من منظور المؤشرات التي اعتمداها لتصنيف المحتوى ضمن خانتي التناول التي حددها وهي المواضيع ذات البعد المعياري الوظيفي والمواضيع ذات التناول المرتبط بالأبعاد الإنسانية، بالإضافة إلى أية مقاطع تناولت أسباب الهجرة التي كشفتها المعالجة. كما اعتمد الباحثان في فئة الاتجاه على موقف القناة من الموضوع موزعة بين المواقف المؤيدة، المواقف المعارضة والمواقف المحايدة. أما في فئة القيم فقد عالج الباحثان المحتوى بتقسيمه إلى قيم إيجابية وقيم سلبية، بينما قاما في فئة الأهداف بتصنيف المحتوى بين تلك التي تهدف للإعلام والإخبار بشكل محايد، وتلك التي تسعى للتوعية بمعاناة اللاّجئين، وتلك التي تسعى للتخويف والتهويل من موضوع اللاّجئين. أما في فئة الفاعلين فقد قام الباحثان بحصر العناصر الفاعلة التي تم التركيز عليها في مختلف التقارير والتي توزعت بين طالبي اللجوء، الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان، رجال الأمن، ورجال السياسة. وبالموازاة مع ذلك قام الباحثان بتحليل بعض الاستخدامات السياقية لبعض التقارير أو بعض المحتويات المكتوبة التي يمكنها أن تكون مؤشرا على التوجه العام للقناة إزاء قضية اللاّجئين وقضايا الهجرة المرتبطة

بها، خاصة في إطار التوظيف السياسي لتلك القضايا لخدمة أهداف انتخابية أو لزرع الكراهية المستدامة ضد فئات معينة من المجتمع الفرنسي بسبب اختلافهم العرقي أو الديني.

5- الدراسات السابقة: لا توجد دراسات أكاديمية حديثة كثيرة اطلعنا عليها، تتناول موضوع التغطية الإعلامية لقضايا اللجوء والهجرة القسرية من المنظور الذي يهمّنا، وهو البحث في مدى حرص وسائل الإعلام التقليدية في النظر للاّجئين باعتبارهم ليسوا فقط موضوعا إخباريا، بل كبشر يتمتعون بكامل حقوقهم الإنسانية حتى وإن كانوا خارج بلدانهم الأصلية أو كانوا على أراضي قاحلة (No Mans Land). ولعلّ أحدث دراسة علمية تناولت موضوع تغطية وسائل الإعلام لقضايا اللجوء والهجرة القسرية هي للباحثة أندريسا بيتنكور التي أجرت في سنة 2021 دراسة بعنوان "وسائل الإعلام الجماهيرية ووسائل الإعلام البديلة أمام أزمة "المهاجرين". وفي تلك الدراسة اهتمت الباحثة بالطرق المختلفة التي لجأت وسائل الإعلام الأوروبية لاستخدامها لبناء خطابها حول أحداث الهجرة في فرنسا منذ عام 2015. وحاولت الباحثة في تلك الدراسة فهم الكيفية التي تعمل بها الصحافة الفرنسية التقليدية في بناء "أزمة المهاجرين" كحدث، وكيف أن وسائل الإعلام المتخصصة أعادت بناء الطريقة التي نتحدث بها عن الهجرة في مرحلة ما بعد "أزمة المهاجرين". واستخدمت الباحثة في دراستها تلك مقاربة نوعية قامت خلالها بتحليل 160 خبرًا تم نشره بين عامي 2015 و2018 في أربع وسائل إعلام جماهيرية، ووكالة صحافية واحدة وأربع وسائل إعلام متخصصة في موضوعات الهجرة. كما اعتمدت الباحثة في دراستها تلك على إجراء مقابلات نوعية شبه مغلقة مع عدد من الصحافيين وعدد من رؤساء التحرير. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن تغطية الصحافة التقليدية لهذا الحدث شكلت مفارقة حقيقية: فمن ناحية أظهرت المواضيع المنشورة في وسائل الإعلام التقليدية تجانس الخطاب من حيث نزع الصفة الإنسانية عن المهاجرين، ووصمهم، ومصادرة كلمات المعنيين مباشرة، ومن ناحية أخرى سمحت الرؤية والأهمية التي منحتها تلك الوسائل نفسها للموضوع بظهور مصادر جديدة من "الروايات المضادة" حول اللجوء والهجرة، وإن كان ذلك قد حدث بشكل غير متزامن.

أما الدراسة الثانية فهي للباحثتين (Chouliaraki, Stolic, 2017) بعنوان "إعادة التفكير في مسؤولية وسائل الإعلام في "أزمة" اللاجئين: تصنيف مرئي للأخبار الأوروبية[6]". واهتمت الباحثتان في هذه الدراسة بتحليل كيف تمت عمليات بناء الصور الإخبارية التي نقلت عن اللاجئين السوريين خلال أزمة اللاجئين الأولى في عام 2015، وكيف حشدت تلك الصور أشكالًا مختلفة من المسؤولية الأخلاقية في مظاهر الحياة العامة التي تنقلها وسائل الإعلام، مع اختلاف الأجندات في نقل محنة المهاجرين واللاجئين على حدود أوروبا واختلاف ردود الفعل التي تستدعيها في كل مرة. وأجريت تلك الدراسة على عينة من الأخبار الأوروبية التي تم بثها بين يونيو وديسمبر 2015، في مسعى لبناء تصنيف للتناول الإعلامي لتلك الأزمة، مع وضع كل واحد من أشكال التناول تلك اللاجئين في موقع مختلف، يستدعي ردّات فعل مختلفة كذلك وهي: أولا التناول الذي يندرج ضمن متطلبات مراقبة المحيط كجزء من عمل الصحافة. ثانيا التناول كشكل من أشكال التعاطف المرتبط بالعمل الخيري. ثالثا تناول الموضوع كتهديد مرتبط بأمن الدولة. رابعا تناول الموضوع ككرم ضيافة مرتبط بالنشاط السياسي، خامسا تناول الموضوع باعتباره انعكاسًا للذات المقترن بالمشاركة في العمل الإنساني مع أشخاص مثلنا. وخلصت الدراسة إلى أنه وعلى على الرغم من دور تلك الفئات الخمس في فرض اتخاذ إجراءات عامة تجاه الأشخاص غير الحصينين، إلا أنها مع ذلك فشلت في نهاية المطاف في إضفاء الطابع الإنساني على المهاجرين واللاجئين. وهذا الفشل في تصويرهم على أنهم بشر لهم حياة تستحق المشاركة يجب أن يجبرنا –تقول الباحثة –، على إعادة التفكير جذريًا في كيفية فهمنا لمسؤولية وسائل الإعلام تجاه الأشخاص غير الحصينين.

6- عرض النتائج الكمية للدراسة:

إن ما يلاحظه الباحث في النتائج الكمية لتحليل محتوى التقارير المستخدمة في هذه الدراسة هو طغيان المعالجة الأمنية على حساب المعالجة الإنسانية لقضية أزمة اللاّجئين بين بولندا وبيلاروسيا. ويظهر الجدول رقم 1 أدناه بأن القضايا المرتبطة بمعاناة اللاّجئين

وتقديم المساعدات إليهم لم تكن محور اهتمام التقارير التي تم تحليلها سوى بنسبة 35.3 %، بينما حظيت القضايا المرتبطة بالحفاظ على الأمن، والتضحية من أجل الوطن، وسبل إعادة اللاّجئين، أو ارتباط تلك القضايا بالانتخابات الرئاسية في دول الصراع أو التداعيات الأمنية لقضايا النزوح واللجوء والهجرة بنسبة تكرارات كبيرة بلغت 64.69%.

جدول رقم 1: طبيعة القضايا التي عالجتها التقارير.

الفئات	التكرار	النسبة
تقديم المساعدات للاّجئين	02	11.76%
المحافظة على الأمن	02	11.76%
التضحية لأجل الوطن	02	11.76%
معاناة اللاّجئين على الحدود	04	23.53%
سبل إعادة اللاجئين	04	23.53%
الانتخابات الرئاسية	01	5.88%
التداعيات الأمنية لقضية النزوح	02	11.76%
المجموع	**17**	**100%**

ويتأكد لنا توجه القناة نحو تحاشي التركيز على اللاّجئين أيضا في طبيعة الفاعلين الذين تم التركيز عليهم في المعالجة الإعلامية لموضوع اللاّجئين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية، إذ يبين الجدول رقم 2 أدناه تركيز التقارير التي تم تحليل محتواها على قوات الأمن من جيش وشرطة وحرس حدود بنسبة 48.1%، بالإضافة إلى 11.1% من المحتويات التي ركزت على المسؤولين الحكوميين و3.7% لعناصر متقاعدة من الجيش البولندي.

جدول رقم 2: الفاعلون في المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين.

الفئات	التكرار	النسبة
المسؤولون الحكوميون.	03	%11.11
عناصر متقاعدة من الجيش.	01	%3.70
قوات الأمن العاملة (جيش وشرطة).	13	%48.14
جمعيات إغاثية.	01	%3.70
خبراء.	01	%3.70
جمهور عام من المدنيين.	02	%7.41
اللاجئون (نساء وأطفال وشباب وكبار في السن).	06	%22.22
المجموع	**27**	**100%**

وبذلك تكون القناة قد كرست ما مجموعه 62.9% للفاعلين العسكريين أو الأمنيين، بينما لم تزد النسبة التي خصصت للاّجئين عن 22.2% من مجمل الفاعلين، ولم تأخذ الجمعيات الإغاثية سوى 3.7% من نسبة التكرارات في مجمل التقارير، وهي نفس النسبة التي خصصت للخبراء كفاعلين في التقارير الستة، بينما جاءت تكرارات اللقطات التي ركزت على الجمهور العام من المدنيين بنسبة 7.4%. كما يظهر لنا الجدول رقم 3 أدناه هيمنة التغطية الإيجابية (بمعنى تلك التي تخدم الخط التحريري للقناة إزاء موضوع اللاّجئين) بنسبة 50% على حساب المعالجة المحايدة التي لم تبلغ سوى 33.3%. أما نسبة المعالجة السلبية اتجاه أزمة اللاّجئين

(أي تلك التي لا تتماشى مع الخط التحريري للقناة) فلم تبلغ سوى 16.6%. غير أن هذا التوجه ليس ثابتا في كل التقارير التي تم تحليلها، إذ هناك 3 منها حرص فيها الصحافيون على أن يكونوا نوعا ما حياديين مع الالتزام أيضا بمطلب التوازن إلى حد ما في تناول الموضوع، عبر إظهار الجوانب الإنسانية المرتبطة بأوضاع اللاّجئين ومعاناتهم. إن هذا التوجه يضعنا أمام فرضيتين يمكن اختبارهما في دراسات لاحقة بتوظيف المقابلات أو الملاحظة بالمشاركة أثناء إعداد الصحافيين في القناة لتقاريرهم الصحافية حول موضوع اللجوء. الأولى يمكنها أن تدفع بوجود موقف وظيفي معياري لدى القناة نفسها، يقوم من خلاله أغلب الصحافيين العاملين بقناة سي نيوز بتحديد تعاملهم مع موضوع اللاّجئين والنازحين من منظور ذلك الموقف وما ينجر عنه من أطر تحددها القناة عبر رؤساء الأقسام ومدراء التحرير فيها. أما الثانية فيمكن أن تدفع بأن الخلفيات الفكرية والسياسية والأيدولوجية للصحافيين أنفسهم هي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد توجهات التقارير التي يعدونها عند تغطيتهم لمواضيع اللجوء والنزوح والهجرة.

جدول رقم 3: اتجاه القناة نحو معالجة موضوع اللاّجئين.

الفئات	التكرار	النسبة
معالجة محايدة	02	%33.33
معالجة إيجابية	01	%50
معالجة سلبية	03	%16.66
المجموع	**6**	**100%**

وتتقاطع نسب تكرارات الجدول 3 أعلاه مع نسب تكرارات الجدول رقم 4 أدناه، والخاص بطبيعة القيم السلبية والقيم الإيجابية التي ركزت عليها التقارير التي تم تحليلها. إذ نلاحظ بأن القيم التي سوقت لها التقارير بشكل إيجابي هي قيم القوة بنسبة 8.69%، وحب الوطن بنسبة 8.69% كذلك، وقيم التضحية في سبيل الوطن بنسبة 4.35 % (النسب السالفة محسوبة من التكرارات الكلية للقيم) أي بمجموع 71.4% للقيم الثلاثة (من المجموع الجزئي للقيم الإيجابية فقط).

بينما لم تحصل قيم التضامن والمساعدة سوى على 8.69%. أما تكرارات القيم السلبية كما صورتها التقارير الستة فنلاحظ بأن المعاناة كقيمة سلبية لم يتم تكرارها سوى بنسبة 21.7% في مقابل إبراز قيم الخوف والخطر من قضية اللاّجئين بنسبة 17.4%، غياب الأمن بنسبة 8.69%، العنف بنسبة 8.69% كذلك، وغياب المسؤولية بنسبة 13.4. بمعنى أن القيم السلبية التي لا تخدم صورة اللاّجئين طغت بنسبة 68.7% (من المجموع الجزئي للقيم السلبية فقط).

جدول رقم 4: القيم الإيجابية والقيم السلبية التي كشفتها المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين.

القيم الإيجابية	التكرار	النسبة
التضحية في سبيل الوطن	01	4.35%
حب الوطن	02	8.69%
القوة	02	8.69%
التضامن والمساعدة	02	8.69%
القيم السلبية	**التكرار**	**النسبة**
غياب الأمن	02	8.69%
الخوف والخطر	04	17.40%
العنف	02	8.69%
غياب المسؤولية	03	13.04%
المعاناة	05	21.74%

المجموع	23	100%

وإذا ما دققنا كذلك في الجدول رقم 5 أدناه والذي أحصى طبيعة الأفكار التي ركزت عليها قناة "سي نيوز" بشكل أكبر في التقارير التي شكلت عينة بحثنا هذا، فإننا نلاحظ بأن الأفكار المتعلقة بصناعة الخوف والمعاناة المرتبطة به جاءت في المرتبة الأولى من حيث التكرارات بنسبة 50%، تلتها المفاهيم المرتبطة بإدارة الصراع السياسي والعسكري بنسبة 33.3 %، ثم الأفكار المرتبطة بصناعة الأزمات الدولية بنسبة 1.6%.

جدول رقم 5: الأفكار التي تمحورت حولها المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين.

الفئات	التكرار	النسبة
صناعة الخوف والمعاناة	03	50%
صناعة الأزمات	01	16.66%
إدارة الصراع السياسي والعسكري	02	33.33%
المجموع	**6**	**100%**

من جهته، يبرز الجدول رقم 6 أدناه والذي حصرنا فيه أهداف المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية كما وردت في عينة التقارير التي تم تحليلها، هيمنة المحتويات الدعائية التخويفية وتلك التي سعت لتضخيم الأحداث بتكرارات نسبتها 66.6% على حساب المحتويات الإخبارية والإعلامية الموضوعية التي لم تبلغ سوى نسبة 33.3%، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى التزام قناة "سي نيوز" وصحافييها بمعايير الموضوعية المرتبطة بممارسة العمل الصحافي، وبمدى الالتزام بالمعايير والأخلاقية وبالضوابط المهنية فيه.

جدول رقم 6: أهداف المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين.

الفئات	التكرار	النسبة
إخباري وإعلامي موضوعي	3	33.33%
دعاية وتخويف	3	33.33%
تضخيم الأحداث	3	33.33%
المجموع	**9**	**100%**

كما تتأكد هيمنة المقاربة المعيارية الوظيفية في عملية تغطية موضوع اللجوء أيضا في طبيعة اللقطات التي تم الاعتماد عليها في مختلف التقارير التي تم تحليلها. إذ يظهر الجدول رقم 7 أدناه كثرة اللقطات الواسعة للغاية التي اختيرت بعناية لتقزيم اللاّجئين وجعلهم موضوعا ثانويا، بل ولتجعلهم موضوعا مخفيا في بعض التقارير وهي اللقطات التي بلغت نسبة 19.1%. هذا ناهيك عن استخدام اللقطات التي أظهرت اللاّجئين من زوايا عالية مأخوذة من أعلى إلى أسفل من طائرات الهليكوبتر بغرض إظهارهم في موقف ضعف والتي بلغت تكراراتها نسبة 6.3%.

في مقابل ذلك كثرت اللقطات الكاملة التي تظهر موضوع التقرير في غير صالح اللاّجئين وجاءت بنسبة 34%، كما بلغت اللقطات العامة التأسيسية التي تظهر اللاجئين في وضعيات لا تخدمهم نسبة 25.2%. بينما أظهرت أغلب اللقطات قوات الجيش والشرطة بشيء من التعظيم عبر لقطات متوسطة أو قريبة، وهم في وضعية التصدي لتقدم اللاّجئين أو في وضعية الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات تتم ضدهم بالحجارة أو بقطع حطب من طرف اللاّجئين.

جدول رقم 7: توزيع التقارير الإخبارية حسب لقطات التصوير.

لقطات التصوير	التكرار	النسبة
اللقطة الواسعة للغاية (Extreme wide shot) التي تقزم من الموضوع.	09	%19.15
اللقطة الكاملة (Wide Shot) (المشهد واضحا والموضوع كذلك).	16	%34.04
اللقطة القريبة المتوسطة (Medium Shot).	02	%4.26
اللقطة العامة (Extreme long shot) تكون تأسيسية لتوضيح المكان.	12	%25.26
اللقطة الأمريكية (جسم إنسان من الرأس إلى الركبتين).	01	%2.13
اللقطة من الأعلى إلى الأسفل.	03	%6.38
اللقطة الاعتراضية.	04	%8.51
المجموع	**47**	**%100**

أما في ما يخص المصادر الإعلامية المعتمدة في نقل وقائع التقارير فيكشف لنا الجدول رقم 8 أدناه محدودية تواجد المراسلين وهيمنة الصور المعاد استخدامها من إرساليات مختلف وكالات الأنباء العالمية والتي شكلت 50% من مجمل المصادر. واستخدمت القناة والصحافيين بشكل خاص الصور التي كانت ترسلها كلّ من وكالة الأنباء البولندية ووكالة الأنباء البيلاروسية، لكن مع غلبة للصور التي تغطي الأحداث التي كانت ترسل من الجانب البولندي.

جدول رقم 8: المصادر الإعلامية المعتمدة في المعالجة الإعلامية لقضية اللاّجئين.

الفئات	التكرار	النسبة
المراسلون	05	35.71%
شهود عيان	02	14.28
وكالات الأنباء	07	%50
المجموع	**14**	**100%**

كما يتضح لنا من الجدول أعلاه بأن المواضيع التي كان مصدرها المراسلون من عين المكان لم تشكل سوى 35.7%، مع ملاحظة محدودية استخدام شهود العيان كمصدر للمعلومة، وبشكل خاص الشهود العيان من جانب اللاّجئين أو من جانب جمعيات الإغاثة أو جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان على حدود الدولتين. ومع أن هذا التوجه يمكن تبريره بحالة الطوارئ التي أعلنتها السلطات الأمنية في بولندا بعد حظرها التواجد في المنطقة الحدودية مع بيلاروسيا على امتداد ثمان كيلومترات، إلا أنه لا يمكن تفسير غياب مراسلي القناة من داخل التراب البيلاروسي، إلاّ بكونه مؤشرا على تبنّي القناة للموقف البولندي في أزمة اللاّجئين على الحدود، خاصة وأن ذلك الموقف ساندته معظم الدول الأوروبية، بما فيه فرنسا باعتبارها الدولة التي تبث منها قناة "سي نيوز".

7- عرض النتائج الكيفية للدراسة:

تنحو أغلب المؤشرات التي تم تسجيلها من عملية التحليل الكيفي لمحتوى التقارير التي شكلت عينة دراستنا هذه نحو تأكيد الملاحظات التي تم تسجيلها خلال عملية التحليل الكمي لتلك التقارير. ونورد في ما يلي محتوى التقارير الستة مع تحليل كيفي لكل تقرير على حدة.

7-1. محتوى التقرير الأول: بدأ التقرير الأول الذي تمّ بثه على قناة "سي نيوز" الخاصة يوم 12 نوفمبر 2021 على الساعة الخامسة و48 مساء ومدته دقيقة وعشرون ثانية بمشاهد من بلدة "صوكولكا" التي لا تبعد سوى بحوالي 10 كيلومتر عن الحدود البولندية البيلاروسية التي كانت تشهد غليانا أمنيا روّج له إعلاميا بشكل مكثف خلال فترة إعداد التقرير. وانقسم التقرير إلى ثلاثة مشاهد أساسية، المشهد الأول يمتد من الثانية 1 إلى الثانية 35 وجمع بين اللقطات المتوسطة واللقطات المقربة لجندي بولندي سابق في قوات المظليين البولنديين. يبدأ هذا المشهد بلقطة مقربة للجندي "ماريك" تبعتها لقطة مقربة أخرى لصورة شخصية له حين كان جندي وهو يرتدي قبعة المظليين البولنديين، ثم لقطة أخرى مقربة يعرض فيها الصحافي لباس "ماريك" العسكري القديم التابع لقوات المظليين والذي احتفظ به في خزانته، ثم مجددا لقطة أخرى مقربة لصورته الشخصية في الأمامية مع مجموعة من السيوف والأسلحة البيضاء الخاصة بالمظليين في خلفية الصورة.

جاءت لقطات هذا المشهد مصحوبة بتعليق للصحافي وهو يقول: " ماريك مضلي سابق في الجيش البولندي، وفي هذا اليوم الذي هو عيد وطني، هو فخور بإظهار ملابسه القتالية القديمة، وميدالياته العسكرية، وشعاره المكتوب فوق باب غرفته "المسيح، الشرف، الوطن"، مختتما اللقطة بترجمة كلام "ماريك" وهو يقول: "أحب بلدي"، مستطردا بالقول "لا أعتقد أن الوضع شديد الخطورة، فلدينا ما يكفي من القوة لإبقاء بلادنا في أمان، لأن البولنديين مستعدون للقتال ضد روسيا وبيلاروسيا". وتلا هذا المشهد مشهدا ثانيا بدأ من الثانية 36 وامتد حتى الثانية 65 ينتقل فيه الصحافي من بيت ماريك إلى مشهد خارجي من بلدة "صوكولكا" نرى فيه صورا بلقطات متوسطة تظهر جانبا من الاحتفال بالعيد الوطني الذي كانت تنشطه فرقة موسيقية استعراضية مدنية، مع مجموعة من فتيات البلدة بالزي الاحتفالي الموحد بمشية عسكرية على أنغام الموسيقى العسكرية. ورافق هذا المقطع تعليقا للصحافي يقول فيه "رغم الاحتفال بعيد الاستقلال إلا أن الجميع لا يشاطرون ماريك هذه الطمأنينة، فالبلدة لا تبعد سوى بعشر كيلومترات عن الحدود". لتظهر بعد ذلك لقطة مقربة لمواطنة أخرى من البلدة، بوجه لا يتخلله أدنى مظهر من مظاهر القلق، بل ويعلو وجهها بسمة مكتومة وهي تقول: "نحن خائفون، خائفون على حياتنا وعلى عائلاتنا"، ليكمل الصحافي تعليقه وهو يظهر لقطات متوسطة لأحذية عسكرية يرتديها رجال من الفرقة الاستعراضية بالقول "الخوف من حرب، ولكن أيضا من موجة هجرة"، قبل أن يستشهد الصحافي بأحد شباب البلدة اليافعين الذي يرتدي معطفا يشبه المعاطف العسكرية وهو يقول" عائلتي تقول بأن أولئك الناس خطرون"، يليه استشهاد بشاب آخر وهو يقول" إنهم يريدون العيش من علاواتنا الاجتماعية والحصول على المال دون عمل، وأعتقد بأن هذا ليس شيئا جيدا". أما المشهد الختامي للتقرير الذي يمتد من الثانية 66 إلى الثانية 80 فقد بدأه الصحافي بلقطة متوسطة لمجموعة من الشابات اللائي حضرن حفل العيد الوطني في البلدة وهن يرتدين قبعات القوات الخاصة، تلاها لقطات لبعض الشباب أيضا بالزي العسكري وهم يغادرون استعراض عيد الاستقلال. وقد صاحب تلك اللقطات تعليق من الصحافي جاء فيه: "إن المدينة تعيش حاليا جوا متوترا على وقع صفارات الإنذار، وأصوات طائرات الهليكوبتر التي تراقب آلاف المهاجرين المتجمعين على الحدود"، غير أن التقرير لم يورد تلك الأصوات.

7-2. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير الأول: إن ما يلفت انتباه الباحثان للوهلة الأولى عند التحليل الكيفي لهذا التقرير، هو طغيان الطبيعة المعيارية الوظيفية على محتواه، باعتبار أن الصحافي وظّف المحتوى بكامله ومنذ الوهلة الأولى لتقديم قراءة فريدة، سعت لأن تجعل البعد العسكري بعدا مركزيا في قضية اللاّجئين، على الرغم من أن ذلك لا يمت للواقع بصلة. فقد ابتعد الصحافي عن مطلب التغطية الموضوعية التي كان يفترض أن تلزمه باتباع عناصر التغطية القائمة على الدقة في عرض الوقائع وفي وصف الحدث وعلى التوازن في عرض أطراف القضية. فعلى خلاف ما قام الصحافي بتصويره وبنائه في تقريره، لم يكن جوهر الموضوع مرتبطا باستعدادات وحشود عسكرية لحرب بين بولندا وبيلاروسيا، بل كان جوهره أزمة لاجئين كانوا يحاولون عبور الحدود إلى الجانب البولندي للدخول إلى الفضاء الأوروبي، بتسهيلات من سلطات بلاروسيا.

كما تجاهل الصحافي شرح خلفيات الحدث التي كانت تستدعي القول ولو بشكل سريع أو بشيء من التلميح بأن الطرف البيلاروسي وظف ورقة اللاّجئين للدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بعد سلسلة العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي عليه، بحجة عدم شرعية الانتخابات الأخيرة التي تم تنظيمها في البلاد وما تلاها من قمع للمحتجين المعارضين للرئيس لوكاشنكو. وتجاهل الصحافي أيضا التحدث عن مساعي بولندا لتوظيف ورقة اللاّجئين لتحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، عقب امتعاض المفوضية الأوروبية منها بعد أن أعلنت إحدى المحاكم البولندية عن سمو القانون البولندي على القانون الأوروبي، وهو ما اعتبر البعض بأنه يشكل بواقع الحال "بولكزيت" يعادل في جوهرة "البركزيت" البريطاني. وقد استغلّت الحكومة البولندية اليمينية الفرصة أولا لمحاولة إظهار نفسها بأنها الجبهة الأوروبية الأولى في وجه روسيا، وبأنها خط الدفاع الأول بالنسبة لأوروبا في مواجهة موجات اللجوء، والنزوح والهجرة غير الشرعية. كما وظّفت بولندا القضية ثانيا للحصول على دعم سياسي ومالي من الاتحاد الأوروبي لإتمام خطط الجدران الشائكة أو الاسمنتية التي تعتزم بناءها على الحدود مع بيلاروسيا، وهو التضامن الذي من شأنه أن يلطف الأجواء بينها وبين المفوضية الأوروبية، وأن يسهل عودتها للحضن الأوروبي بعد الجفاء الذي عرفته علاقاتها مع بروكسل.

إن ما يلاحظه الباحثان كذلك هو أن الصحافي اعتمد في تقريره على سردية معيارية استخدمت مصطلح المهاجرين لوصف الأشخاص الذين كانوا عالقين على الحدود البيلاروسية البولندية بدلا من استخدام وصف اللاّجئين، وهو ما ينم عن حكم ضمني من طرف الصحافي، مفاده بأن كل اللاّجئين الذين علقوا في الحدود بين البلدين هم في حقيقة الأمر مهاجرون تحركهم دوافع معيشية اقتصادية في طبيعتها وليسوا لاجئين مضطهدين سياسيا. كما تضمنت السردية المستخدمة مقاربة تنظر للاّجئين بأنهم طفيليين جاؤوا ليكونوا عالة على المجتمعات الأوروبية وعلى نظمها الاجتماعية، على حد ما صورهم عليه الصحافي على لسان أحد الشباب الذين استشهد بهم. كما يسجل الباحث كذلك غياب أية مشاهد أو لقطات تظهر اللاّجئين، ولا تلك التي تظهر معاناتهم، بالإضافة إلى غياب أي تعليق يتناول حالتهم الإنسانية، مع أنهم المعني الأول في هذه القضية، خاصة في ظل وجود أطفال ونساء بينهم، وفي ظل تواجدهم في منطقة عارية دون مأوى، وبدون رعاية صحية، ولا تدفئة، ماعدا استخدام الحطب لتحمية أجسامهم في مناخ تصل فيه درجة الحرارة ليلا لما دون الصفر في تلك الأيام.

إن الطريقة التي بنى بها الصحافي تقريره تؤشر إلى أن المحتوى لم يكن في غايته النهائية معدا لإخبار عموم جمهور المشاهدين بتطورات قضية دولية دخلت الأجندة الإعلامية من بابها الواسع وحظيت باهتمام الرأي العام العالمي، بقدر ما كان معدّا لهدف وظيفي معياري يتمثل في تعزيز موقف القناة لدى المشاهدين الأوفياء لأطروحاتها العنصرية المعادية للنازحين والمناوئة للآخر المختلف، والتي تتعاطى من خلالها مع قضايا اللجوء والهجرة والتنوع الثقافي باعتبارها قضايا تهدد الأمن الأوروبي، تماما كما تصور بأن التعامل معها من منطلقات إنسانية إنما يشكل خطرا على الهوية الأوروبية وعلى قيمها الحضارية. فالقناة تسوق لجمهورها ضمن خطها التحريري العام بأن الهوية الأوروبية باتت على المحك، بسبب غزو "عربي – مسلم" بات يهدد كيان المجتمعات الحاضنة لتلك الهوية. ويستشف هذا بشكل خاص من توظيف الشعار الذي كان مكتوبا فوق باب غرفة الجندي ماريك "المسيح، الشرف، الوطن" والذي يحمل دلالات قومية لا تخلو من البعد الديني. كما يلاحظ كذلك التوظيف المبالغ فيه للرمزية العسكرية الردعية التي وكأنها تحمل قيما إيحائية لما يجب تبنيه من طرف الرأي العام الفرنسي لو حصل نفس الأمر في فرنسا، وكأن القضية باتت مسألة غزو اجتماعي– عرقي.

7–3. محتوى التقرير الثاني: تم بث هذا التقرير يوم 18 نوفمبر 2021 على الساعة الحادية عشر وخمسون دقيقة صباحا، على قناة "سي نيوز"، وكانت مدة التقرير دقيقة وثانيتين. تم تصوير مشاهد التقرير على المعبر الحدودي بين بولندا وبيلاروسيا وينقسم إلى ثلاثة مشاهد أساسية، المشهد الأول يمتد من الثانية الأولى إلى الثانية الثامنة ويبدأ بلقطات وصور بعيدة من الأعلى

تظهر قوات الأمن البولندية وهي تستخدم خراطيم المياه ضد مجموعة من طالبي اللجوء لمنعهم من الاقتراب من الجانب البولندي من الحدود. وترافق هذا المشهد بتعليق من الصحافي جاء فيه: "عسكريون بولنديون يستخدمون خراطيم المياه ضد حشد من المهاجرين الذين يحاولون اختراق الحدود بالقوة انطلاقا من التراب البيلاروسي". لتتغير اللقطات بعد ذلك لتصبح لقطات أرضية بعيدة ومتوسطة من الثانية 9 إلى الثانية 22 تظهر المواجهات بين اللاّجئين والجيش البولندي، بعضها أخذها المصور من وراء جنود بولنديين مصورا جزء من خوذهم العسكرية في أمامية الصور أحيانا بينما وضع اللاّجئين في خلفية الصورة.

وترافقت تلك اللقطات بتعليق من الصحافي وهو يقول "بعض المهاجرين يردّون برمي الحجارة على الجنود، وبحسب السلطات البولندية فإن شرطي أصيب في رأسه يعاني من جروح بالغة". "هذا الوضع" – يضيف الصحافي – "يشكل تصعيدا في أزمة هجرة متوترة". عند الثانية 23 أظهر التقرير لقطات متوسطة امتدت حتى الثانية 31 للاجئين وهم يتدفؤون على نار الحطب، تم تصويرها من جهة الجنود البولنديين، خلف السياج الشائك للحدود البولندية مع صور لجنود بولنديين – في بعض اللقطات – وهم في أمامية الصورة واللاجئين في خلفية الصورة مصاحبة بتعليق يقول فيه الصحافي: "حوالي 4000 آلاف رجل، ونساء وأطفال (يلاحظ ان الرقم مبالغ فيه إذ أن كل تقارير وكالات الأنباء العالمية تحدثت عن عدد يتراوح بين 2000 و 3000 لاجئ فقط)، ما يزالوا عالقين في الحدود، مدفوعين من نظام مينسك لتحدي المجموعة الأوروبية". وعند الثانية 32 يتغير المشهد ليظهر الرئيس البيلاروسي بالزي المدني وهو مجتمع مع بعض كبار الضباط والمسؤولين المدنيين مع تعليق مصاحب يقول فيه الصحافي: "الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو ينفي أية مسؤولية في الأزمة، قائلا بأنه يعمل على عودة المهاجرين الذين جاء معظمهم من بلدان شرق أوسطية"، ثم أورد تصريحا للرئيس لوكاشنكو يقول فيه: "لم نسع أبدا للذهاب نحو التصعيد، نحن لا نجمع اللاّجئين من جميع أنحاء العالم لنأتي بهم إلى بيلاروسيا كما أبلغت بولندا الاتحاد الأوروبي بذلك". وعند الثانية 52 يعود التقرير في المشهد الختامي مجددا لاستخدام لقطات بعيدة تظهر المهاجرين وهم يرمون الحجارة على قوات الجيش البولندي مصاحبا اللقطات بتعليق جاء فيه: " اليوم هو يؤكد بأنه يسعى لتجنب مواجهة مع جيرانه الأوروبيين"، وكأن الصحافي يقول بالصورة "غير أن واقع الحال يقول عكس ذلك".

4–7. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير الثاني. إن أول ما يلاحظه الباحثان في محتوى التقرير الثاني هو الثبات على استخدام مصطلح مهاجرون بدلا من مصطلح لاجئون. وحتى حين مهّد الصحافي لتصريح الرئيس لوكاشنكو (الذي تحدث فيه عن أن بلاده لا تجمع اللاّجئين من مختلف أرجاء العالم لترمي بهم على الحدود البولندية)، إلا أنه لم يستخدم في تقريره الصوتي وصف لاجئين الذي استخدمه الرئيس البيلاروسي في تصريحه بل استخدم عبارة مهاجرون، وهو ما يعد تحريفا للوقائع بغرض التأثير على نظرة المشاهد وحكمه في القضية. كما يلاحظ الباحث كذلك عدم استخدام أية صورة من تلك التي ترسلها عادة الوكالات العالمية في عملية تركيب (منتجة) التقرير تتضمن صورا مقربة مأخوذة من الجانب البيلاروسي وتركز على الطرف الآخر، أي على المعنيين الأوائل وهم اللاجئون على جهة الحدود البيلاروسية، على الرغم من وصول تلك الصور لقاعات تحرير كل القنوات التلفزيونية، ومن عدة وكالات أنباء عالمية. إن هذا الخيار يعتبر من الرمزيات الدالة على انحياز الصحافي والقناة إلى الموقف البولندي، ليس فقط في موقفها من أزمة اللاّجئين نفسها، بل وأيضا في موقفها من الشق السياسي المرتبط بأزمة الصراع بين بولندا وبيلاروسيا.

ما يلاحظه الباحثان كذلك في هذا التقرير هو تحاشي تصوير اللاّجئين بطريقة من شأنها أن تظهر حالتهم كحالة إنسانية قد تستجدي العطف، باستثناء في 8 ثواني من مجمل التقرير، لكن مع توظيف تعليق مصاحب يلغي أي تعاطف مع اللاّجئين. في حين تعمّد الصحافي والمصور شيطنة اللاّجئين، في تصويرهم وهم يقذفون الجيش البولندي بالحجارة مع الإفادة في المقطع الصوتي المصاحب بإصابة جندي في الرأس وذكر حالته الحرجة، من دون أي ذكر لعدد المصابين بين اللاجئين. كما لم يبد الصحافي في تعليقه أي شكل من أشكال الامتعاض أو الاستنكار لرش اللاجئين بخراطيم المياه من طرف شاحنات مكافحة الشغب التابعة

للجيش البولندي، ولا أي اهتمام بالتبعات الصحية المحتملة لرشّهم بالمياه في تلك الأجواء الباردة كمخاطر التجمد، ومخاطر الإصابة بالبرد جرّاء تبلل ملابس اللاجئين، خاصة وأنهم كانوا آنذاك بلا مأوى ويعيشون في خيم بلاستيكية غير عازلة وبلا أمتعة بديلة تمنح لهم خيار تغيير ملابسهم المبللة. ما يلفت الانتباه كذلك هو تعمد المصور والصحافي الذي قام بتركيب التقرير، التصوير أو اختيار اللقطات التي تموقع خلالها المصور من الجانب البولندي. كما يلاحظ كذلك أنه وفي أغلب اللقطات التي أوردها التقرير كانت الرمزية العسكرية الردعية موجودة فيها بشكل مبالغ فيه، أكان ذلك عند إبراز الخوذ العسكرية للجنود البولنديين، أو عند إبراز الجنود البولنديين أنفسهم في مشاهد عدة وهم يتصدون للاّجئين. يلاحظ كذلك لفت انتباه المشاهد في تقرير الصحافي إلى أن غالبية اللاجئين هم من منطقة الشرق الأوسط، ما يوحي بوجود نية لتغذية الصورة التي تروج لها القناة في خط تحريرها العام، والذي دائما ما يدفع بوجود غزو عربي- إسلامي لأوروبا وفرنسا، ويغذي بالتالي الخوف من الآخر ويسهم في تكوين الاتجاهات باللعب على عنصر الخوف والعنصرية والكراهية.

7-5. محتوى التقرير الثالث: هذا التقرير مدته دقيقة وأربعة وعشرون ثانية، وقد تم بثه على قناة "سي نيوز" يوم 10 نوفمبر 2021 على الساعة 8:32 صباحا. يدوم المشهد الأول من الثانية الأولى إلى الثانية 15 وتفتتحه الصحافية بعرض صور للاّجئين في خلفية الصورة وقوات مكافحة الشغب في أمامية الصورة، مع مقطع صوتي للصحافية تقول فيه:" الاتحاد الأوروبي يتهم بيلاروسيا بالقيام بالابتزاز بالهجرة، فمنذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في 2020 في بيلاروسيا تسري على نظام لوكاشنكو عقوبات مطبقة من طرف الاتحاد الأوروبي الذي يتهمه بقمع المعارضة. ويكون إرسال مهاجرين إلى بولونيا عبر أقصى الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي أحد الوسائل التي تستخدمها بيلاروسيا للانتقام، مع عرض لقطة عارضة بين الثانية 16 والثانية 22 تبين خطوط انتقال اللاجئين عبر الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي بين بيلاروسيا وبولندا. ومن الثانية 23 إلى الثانية 40 أوردت الصحافية لقطات للوزير الأول البولندي وهو يخاطب أفراد الجيش والشرطة البولندية على الحدود البولندية البيلاروسية بالقول: "من كان يظن منذ شهر أو شهرين أو ثلاثة بأننا سنواجه أوضاعا يستخدم فيها بشر كدروع؟ فنظام لوكاشنكو يستخدم المدنيين كسلاح في حرب من نوع جديد، ما نشهده اليوم هي أساليب جديدة". ومن الثانية 41 إلى الثانية 69 يتحول المشهد إلى داخل مبنى المفوضية الأوروبية ثم خارج مبنى الاتحاد الأوروبي ببروكسل مع تعليق للصحافية وهي تقول: "المفوضية الأوروبية تدين توظيف المهاجرين لغايات سياسية، هناك عشرون بلدا من بينهم روسيا تحوم شكوك حول دورهم في نقل أولئك المهاجرين إلى الحدود البيلاروسية البولندية". وتلا ذلك التعليق تصريح للناطقة الرسمية للمفوضية الأوروبية وهي تقول: "سنفكر مع الأمم المتحدة ومع بعض الجمعيات لإيجاد حل يضمن بأن المهاجرين العالقين على الحدود يمكنهم العودة بطريقة آمنة لبلدانهم الأصلية". وتختتم الصحافية التقرير من الثانية 70 إلى الثانية 84 بالرجوع لإظهار صور للاّجئين مع تعليق صوتي مرافق تقول فيه: " الاتحاد الأوروبي يعتزم اتخاذ عقوبات إضافية ضد مينسك، وحتى شركات الطيران التي تشترك في عملية النقل يمكنها أيضا أن تكون مستهدفة".

7-6. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير الثالث. ركز هذا التقرير على المقاربة الأمنية والسياسية المرتبطة بردود فعل بولندا والمجموعة الأوروبية مع التركيز على وعيد معاقبة من تسببوا في الأزمة، بما في ذلك شركات الطيران التي نقلت اللاجئين، وقصد الصحافي بذلك ضمنيا بذلك شركة الطيران التركية. وعلى غرار التقريرين السابقين تجاهل التقرير الأبعاد الإنسانية والحقوقية المرتبطة بقضايا اللجوء، ولم يستخدم الصحافي في التعليق المرافق للصور تعبير لاجئين، بل استخدم تعبير مهاجرين في كل مرة. وقد تم توظيف اللقطات والمشاهد والتعليق لبناء سردية تهدف لتبرير موقف بولندا وموقف الاتحاد الأوروبي من القضية، وللتسويق لمشروعية الموقف البولندي/الأوروبي، وذلك بتحميل مسؤولية الأزمة للطرف البيلاروسي عن طريق الدفع بفكرة أن الأزمة مدبرة من طرف حكومة بيلاروسيا للانتقام من الاتحاد الأوروبي، بسبب العقوبات التي اتخذها الأخير ضد نظام لوكاشينكو بسبب قمعه للمعارضين له، عقب احتجاجهم على نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة في بيلاروسيا. وقد أعطى هذا التقرير بعدا عسكريا مبالغا فيه

للقضية، وكأن الغاية هي بث الخوف وخلق انطباع عام لدى المشاهد بقرب حصول حرب أو مشكلة أمنية كبيرة جراء نزوح اللاجئين من بيلاروسيا إلى بولندا، خاصة لحظة إبراز رئيس الوزراء البولندي على الحدود البيلاروسية وهو يرتدي معطفا عسكريا يحفز جنوده وكبار الموظفين المدنيين البولنديين بخطاب يقول لهم فيه أن بولندا وجدت نفسها في مواجهة سلاح جديد وأساليب حربية جديدة هي الدروع البشرية. وتواصلت السردية الهادفة لبناء شرعية الموقفين الأوروبي والبولندي بإظهار صور مبنى المفوضية الأوروبية مع تعليق يذكّر بإدانة المفوضية الأوروبية لاستخدام المهاجرين لغايات سياسية. لكن الملفت في ذلك المقطع هو تغاضي الصحافي عن ذكر أن التوظيف السياسي للاّجئين لم يكن فقط من الطرف البيلاروسي بل تم من الطرف البولندي أيضا، ليس فقط لتحقيق مآرب سياسية مع الاتحاد الأوروبي بل ولتحقيق مآرب سياسية داخلية أيضا بتعزيز موقف الحكومة شعبيا في بولندا. وتواصلت السردية الساعية لإضفاء المشروعية على الموقف الأوروبي البولندي حين تم توظيف تصريح للناطقة الرسمية باسم المفوضية الأوروبية وهي تزجّ بالأمم المتحدة في القضية بقولها أن المفوضية تنسق مع الأمم المتحدة ومع الجمعيات لإيجاد حلول تسمح بعودة اللاجئين العالقين لبلدانهم الأصلية بطريقة آمنة، وهو البناء الذي يحاول الصحافي من خلاله تحقيق غرضين: أولا إضفاء مشروعية للخطوات التي تتخذها المفوضية الأوروبية بالقول بأن تلك الخطوات تزكيها الأمم المتحدة، وثانيا إقحام الجمعيات المدنية لإضفاء المشروعية على خطوة إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بشكل آمن كما تقول المتحدثة، دون أن يذكر الصحافي أن تلك الخطوة بحد ذاتها تتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية في مجال التعامل مع طالبي اللجوء، وتتعارض كذلك مع الاتفاقية الدولية للجوء المعدلة لسنة 1951، والقاضية بعدم السماح بإعادة ترحيل الأشخاص الذين يطلبون اللجوء لبلدانهم في حالة ما إذا كانوا عرضة لمخاطر في دولهم الأصلية، خاصة وأن أغلب اللاجئين الذين كانوا على الحدود البيلاروسية البولندية آنذاك لطلب اللجوء للاتحاد الأوروبي قدموا من دول تعرف نزاعات أو عدم استقرار فيها على غرار العراق، أفغانستان، سوريا، ليبيا، اليمن .... . واختتم الصحافي تقريره بالعودة مجددا لإظهار حشد اللاجئين بمظهر الغزاة وإلى إبراز وعيد المجموعة الأوروبية ضد من تعبرهم متسببين في الأزمة، وذلك بوعيد تضمن اتخاذ المزيد من العقوبات ليس فقط ضد بيلاروسيا بل وأيضا ضد شركات الطيران التي اشتركت في عملية نقل اللاجئين من الدول التي تعرف اضطرابات سياسية إلى بيلاروسيا.

7-7. محتوى التقرير الرابع: يمتد المشهد الأول من الثانية الأولى إلى الثانية السادسة، ويعرض لقطات متوسطة لجنود يمنعون عدد من اللاّجئين من التقدم، مع تعليق مصاحب للصحافية تقول فيه: "رغم الصيحات، فإن الجنود البيلاروسيين يمنعون أولئك المهاجرين من العودة أدراجهم إلى بيلاروسيا. لتتغير اللقطة عند الثانية 7 وحتى الثانية 24 بإظهار لقطات اللاّجئين من الجانب البيلاروسي مأخوذة وسط اللاّجئين، بعضها يعرض لاجئين فقط وأخرى يعرض لاجئين وجنود بيلاروسيين، مع تعليق مصاحب تقول فيه الصحافية: "ومنذ عدة أيام يحاول آلاف الأشخاص الدخول إلى بولندا، مدفوعين من طرف حراس الحدود البيلاروسيين". ثم لقطات متوسطة لجنود بولنديين على الجانب الآخر من الحدود البولندية، مع تعليق مصاحب جاء فيه: و"كرد منها قامت فارسوفيا بوضع سياج شائك ونشرت 15 ألف جندي لمنعهم من المرور. وعليه فقد وجدوا أنفسهم عالقين بين البلدين في برد يصل حد التجمد"، مع صور ليلية تظهر خيم اللاّجئين مع نيران حطب مشتعلة للتدفئة تلتها لقطة متوسطة لمجموعة من اللاجئين وهم يتدفؤون أمام كومة حطب مشتعلة. وعند الثانية 25 وحتى الثانية 42 ورد في التقرير استشهاد بتصريح للناطقة باسم الجمعية البولندية المسماة "جروبا جرانيكا" وهي تقول:" هنا الطعام والماء أو العلاج الطبي ليسوا متاحين، ونعرف أن بعض المهاجرين هم في حالة حرجة، الجنود البيلاروسيين يعاملون أولئك الأشخاص بأساليب عنيفة جدا، ويحدثنا اللاجئون عن ضرب وعضات كلاب، كما أن حراس الحدود البولنديون لا يعتقونهم أيضا". ومن الثانية 43 إلى الثانية 52 يتحول المشهد مجددا إلى غابة يمشي فيها مجموعة من اللاّجئين، أغلبهم أطفال، مؤطرين بجنود بيلاروسيين، وجاءت تلك اللقطات مصحوبة بتعليق من الصحافية وهي تقول: "بيلاروسيا متهمة باستخدام المهاجرين كانتقام من العقوبات الأوروبية، وهي العقوبات التي اتخذتها المجموعة الأوروبية،

ودخلت حيز التنفيذ بسبب القمع العنيف الذي ارتكبه نظام لوكاشنكو في حق المعارضة البيلاروسية". وتلا تعليق الصحافية لقطة عارضة امتدت من الثانية 53 إلى الثانية 63، تضمنت تصريحا لمفوض الأمم المتحدة للاّجئين وهو يدلي بخطاب قال فيه:" إنه من غير المقبول أن يكون النزوح الخطير لأشخاص غير حصينين محل تشجيع من طرف دول، وعليه فإن المفوضية العليا للاّجئين والمنظمة الدولية للهجرة طالبا بقرار عاجل يخص الوضع على الحدود البولندية البيلاروسية". ليتحول المشهد مجددا إلى الغابة التي يقيم فيها اللاّجئون في مشهد ليلي يظهر مواجهات مع القوات البولندية، مع لقطتين مقربتين لأحد اللاّجئين وهو يتألم من إصابات والدم يسيل من أذنه ويديه، مع تعليق مصاحب للصحافية وهي تقول:" الاتحاد الأوروبي يعتزم تطبيق عقوبات جديدة ضد منسك. على الأقل عشرة مهاجرين توفوا في المنطقة منذ بداية الأزمة"، مع صور مصاحبة ليلية للمنطقة التي يخيّم فيها اللاجئون وهم وسط نيران ودخان تدفئة.

7-8. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير الرابع: بنيت سردية هذا التقرير حول فكرة مركزية دار فحواها حول زج الحكومة البيلاروسية باللاّجئين من أجل دفعهم باتجاه الحدود البولندية، مع التركيز منذ الثانية الأولى في التقرير على منع قوات الجيش البيلاروسية اللاّجئين من العودة أدراجهم إلى داخل التراب البيلاروسي. وقد حرص التقرير على توصيل فكرة أن بيلاروسيا هي المهاجمة بتوظيف اللاّجئين كورقة سياسية، بينما قدّمت خطوات بولندا بنشر 15 ألف جندي على الحدود وبناء السياجات الشائكة في صورة رد فعل الطرف المدافع عن النفس بشكل طبيعي ومشروع لحماية بولندا والحدود الأوروبية من هجوم بيلاروسيا باللاّجئين عليها. ويلاحظ الباحثان في هذا التقرير مبالغة الصحافية في تقدير عدد اللاّجئين، بتعمد استخدامها صيغة التضخيم والتهويل في قول الصحافية بأن عدد اللاّجئين يقدر بالآلاف، وهو ما كان منافيا للحقيقة باعتبار أن الأرقام الرسمية قدرت ب 2000 لاجئ من الجانب البيلاروسي و3000 لاجئ من الجانب البولندي.

ومع أن هذا التقرير وعلى خلاف سابقيه، أظهر توازنا أكثر في المعالجة من حيث تسليط الضوء على معاناة اللاّجئين بين حدود دولتين متعارضتين في أيديولوجيتهما وفي مصالحهما، توظفانهم لجني امتيازات سياسية داخلية أو خارجية، أو للغرضين معا، مع التركيز على الأطفال بشكل أكبر، ومع تصوير الجروح العميقة التي أصيب بها أحد اللاّجئين جراء محاولاته تجاوز الأسلاك الشائكة، ثم مع إدخاله ولأول مرة فاعلين جدد متمثلين في المتطوعين المدنيين الذين يمثلون الجمعيات الإغاثية، ثم من حيث إظهار التعاطف مع اللاّجئين، خاصة حين قامت الصحافية بتضمين محتواه المصور عدد من اللقطات التي تظهر معاناة اللاّجئين في البرد القارس، مع ذكرها في تعليقها وعلى لسان ممثلي الجمعيات الإغاثية انعدام العلاج والغذاء والتدفئة، ثم مع ذكرها بأن اللاّجئين يتعرضون لمعاملة سيئة من الطرف البولندي ومن الطرف البيلاروسي على حد سواء، إلا أن القراءة السياقية لذلك التعاطف تظهر بأن دوافعه لم تكن كسب تعاطف المشاهد وتفهمه لوضع اللاّجئين وللظروف التي دفعت بهم للبحث عن اللجوء إلى أوروبا، بقدر ما كان بغرض توظيف معاناة اللاّجئين لإظهار لا إنسانية الطرف البيلاروسي، ليحمّله المشاهد المسؤولية عن الوضع ويتناسى جوهر القضية وهو وجود لاجئين يطلبون النظر في أوضاعهم، من منظور ما تفرضه الأعراف الدولية والمعاهدة الدولية الخاصة باللاّجئين. كما يلاحظ الباحث بناء سردية التقرير بشكل يسعى لإضفاء الشرعية على ردود الفعل الأوروبية والبولندية على الأزمة، خاصة حين تم الزج بمفوّض الأمم المتحدة للاّجئين وهو يندد بتشجيع بيلاروسيا لأشخاص غير حصينين للتهجم على حدود دولة أخرى، مع التعبير عن مطالبته -بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة- باتخاذ قرار عاجل حول ذلك الوضع.

7-9. التقرير الخامس: مدة هذا التقرير هي دقيقة و18 ثانية، وقد تم بثه بتاريخ 15-11-2021 على الساعة 18:04. يبدأ التقرير بمشهد من الجانب البولندي من خلف الأسلاك الشائكة، يمتد من الثانية الأولى حتى الثانية الخامسة، ويعرض لقطات لمجموعة من اللاّجئين في وسط الصورة يمكن للمشاهد بالكاد رؤيتهم وهم يمشون من الجانب البيلاروسي من الحدود، نظرا لتغطيتهم بأمامية الصورة التي أظهرت أسلاك شائكة وفي خلفيتها جنود بيلاروسيين يرافقون اللاّجئين وهم يتقدمون مشيا على الأقدام.

ويرافق هذا المشهد تعليقا للصحافي وهو يقول:" من جهة هناك الاسلاك الشائكة ومن الجهة الأخرى هناك الحرس البيلاروسي الذي يرافقهم. وعند الثانية السادسة يتغير المشهد ليتنقل إلى الضفة الأخرى من الحدود ويتضمن لقطات لمجموعة من اللاّجئين وهم يمشون حاملين حقائبهم ثم مشهد آخر للاّجئين بتصوير مائل من أعلى وهم أمام المكان الذي نصبت فيه خيمهم، مع تعليق مصاحب من الصحافي وهو يقول: "أولئك المهاجرون يتجولون منذ عدة أيام على طول الحدود مع بولندا، وهم في مجموعهم عدة آلاف يدفعون ثمن القبضة الحديدية بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا، وفي ظروف سيئة كما يقول رئيس حرس الحدود البيلاروسي إيجور بودكيفيتش". تلا ذلك لقطة عارضة تضمنت تصريح قائد حرس الحدود وهو يقول: "هناك تقريبا 2000 شخص من عدة دول، الوضع صعب، بيلاروسيا تعمل ما في وسعها لمساعدتهم، قمنا بتوفير الماء في المخيم – وصاحب هذه الجملة لقطة عارضة تظهر طفلا يشرب الماء – وكذا المأكل، حطب التدفئة وملابس وأغطية". ويتغير المشهد مجددا ليعود إلى الجهة البولندية تظهر فيه لقطات خارجية لثكنة دفاع مدني مع سيارة تحمل مساعدات ثم صور من داخل الثكنة تظهر المؤن التي تم تجميعها، مع تعليق للصحافي وهو يقول: "من الجهتين من الحدود تنتظم المساعدات، هنا في بولندا تستخدم هذه الثكنة التابعة للدفاع المدني كمخزن للأغذية والألبسة في منطقة تكون فيها الظروف في الشتاء قاسية جدا، والحالة باتت حرجة بحسب توماش، متطوع في إحدى الجمعيات غير الحكومية المحلية الذي يقول:" المتطوعون متحمسون للمساعدة، لكن ما يشاهدوه محبط، هناك أناس يعانون، ويموتون جوعا، إنه فعلا أمر من الصعب تحمل مشاهدته". ليعود الصحافي لاستخدام نفس الصور التي بدأ بها وهي لقطات للسياج الشائك في الأمامية وجنود في الخلفية، مع صورة أخرى من أعلى إلى أسفل للاّجئين وهم يمشون على الجانب البيلاروسي مع تعليق للصحافي وهو يقول:" على الصعيد الدبلوماسي يبقى الوضع مسدودا، فالاتحاد الأوروبي يتهم الرئيس البيلاروسي بأنه قام بهندسة هذه الأزمة للانتقام من العقوبات الغربية ضد نظامه، بينما نفت موسكو من جهتها أية مسؤولية لها في هذا الملف".

7–10. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير الخامس: تركزت سردية هذا التقرير حول فكرة أساسية أراد الصحافي توصيلها للمشاهد، وهي أن اللاّجئين عالقين بين طرفين لا يريد أيّ منهما التنازل للطرف الآخر، وقد استخدمت رمزية لقطات اللاّجئين وهم يمشون بين سياجين شائكين يحيط بهم جنود مسلحون للدلالة على ذلك الواقع. واتسمت سردية هذا التقرير بقدر أعلى من التقارير السابقة في نسبة الموضوعية والتوازن في تناول موضوع اللاّجئين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية، كما جاءت نسبة التركيز على الأبعاد الإنسانية عالية في هذا التقرير مقارنة مع التقارير التي سبقته. كما يتضح أيضا في هذا التقرير مراعاة الصحافي لمطلب التوازن في عرض أطراف الموضوع وهو الشيء الذي وجدناه بشكل أكبر مما وجدناه في التقارير التي سبقته. كما لاحظ الباحثان أيضا في هذا التقرير انفتاحه على عدد أوسع من الفاعلين، إذ تم إبراز وجهة نظر الجمعيات الإغاثية من الطرف البولندي ومن الطرف البيلاروسي في شكل تصريحات استخدمها الصحافي ليبرز على لسانهم معاناة اللاّجئين واحتياجاتهم.

غير أن هذه السردية الإيجابية شابها نفس الاختلالات التي وجدناها في التقارير السابقة، إذ لاحظ الباحثان استخدام وصف المهاجرين بدلا من وصف اللاّجئين للتحدث عن الحشود التي وجدت نفسها محصورة بين دولتين دون إمكانية لا العودة إلى الوراء ولا التقدم نحو الأمام. كما لاحظا كذلك استخدام نفس المبالغة التي لمسناها في تقارير أخرى، حين استخدم الصحافي في تعليقه عبارة آلاف المهاجرين الذين يدفعون ثمن القبضة الحديدية بين الدولتين، في حين أن ضابط الجيش البيلاروسي وفي نفس الفقرة تقريبا حدد عددهم ب 2000 فقط. بالإضافة لما سبق لاحظ الباحثان تغييب صوت اللاّجئين كفاعلين أساسيين في هذا الموضوع على الرغم من حضورهم في صور العديد من اللقطات، إذ يلاحظ بأن التقرير لم يعط الكلمة لأي لاجئ للسماح له للتحدث عن أوضاعه أو للتعبير عن قصته أو معاناته، أو انشغالاته، أو احتياجاته. وقد كان هذا الخيار توجها ثابتا في كل التقارير التي سبق تحليلها أعلاه. أما من حيث اختيار اللقطات ودلالاتها السلبية بالنسبة لموضوع التقرير، فقد لاحظ الباحثان في هذا التقرير توظيف عدد من اللقطات التي صورت اللاّجئين باستخدام لقطات بعيدة يكاد اللاجئون لا يظهرون فيها، أو تلك اللقطات

التي صورتهم من أعلى، وهو ما يدل في رمزيته على رغبة في تصغير اللاّجئين كموضوع للتقرير، وعدم وضع مسألة اللجوء وحقوق اللاجئ كنقطة مركزية طاغية في موضوع التقرير، والاكتفاء بالتركيز على وجود صراع بين دولتين راح ضحيتهما عدد كبير من الأشخاص العالقين بينهما.

7-11. التقرير السادس: تم بث هذا التقرير يوم 16 نوفمبر 2021 على الساعة السادسة و16 دقيقة. يدوم هذا التقرير دقيقة و8 ثواني، ويبدأ بعرض مشهد من الثانية 1 إلى الثانية 5 تتضمن لقطات أخذت بزاوية علوية نسبيا للاّجئين وهم يتقدمون في مجموعة كبيرة بأمتعتهم باتجاه مركز حدودي بيلاروسي يطل على الحدود البولندية، قبل أن يعرض مشهد جديد بلقطة عارضة تدوم من الثانية 6 إلى الثانية 8 تتضمن خارطة تبين خط الحدود الفاصل بين بولندا وبيلاروسيا. وصاحب هذا المشهد تعليق للصحافي يقول فيه: "على طول الحدود مع بيلاروسيا تنوي بولندا البدء في بناء جدار بحلول شهر ديسمبر، وذلك لمنع المهاجرين من الدخول إلى الاتحاد الأوروبي". وتلا المشهدين مشهد ثالث يظهر اللاّجئين في لقطة بعيدة جدا مع تعليق للصحافي جاء فيه:" غير أن طول ذلك الجدار لن يمتد سوى لمسافة 180 كلم، أي نصف مسافة الحدود بين البلدين". يلي ذلك لقطة عارضة أخرى بين الثانية 18 والثانية 27 تضمنت وجهة نظر خبير في الشؤون الأوروبية والدولية وهو يقول: "بناء جدار لن يكون بالضرورة حلا فعّالا لأن ذلك من شأنه أن يحوّل مسارات الهجرة نحو أماكن أخرى، ونحو دول أخرى، وعليه سيكون هذا الإجراء فاشلا". ليتغير المشهد مجددا نحو اللاّجئين بعرض لقطات متوسطة مع تعليق مصاحب للصحافي وهو يقول مجددا: "وبحسب هذا الخبير هناك حلول أخرى أمام بولندا" ليمنح الكلمة مجدد لنفس الخبير السابق من الثانية 32 وحتى الثانية 52 ليقول: "المفوضية الأوروبية ورؤساء الدول والحكومات قرروا تعزيز حماية الحدود، ويتم ذلك تحديدا عن طريق المساعدات التي تقدمها وكالة حرس الحدود "فرونتكس"، التي سيتم تعزيز مواردها بشكل كبير، وعليه سيسمح هذا من جهة بتعزيز إمكانيات الاستقبال في أوروبا، وبحماية أفضل للحدود من جهة أخرى". ليحل المشهد الختامي للتقرير بثلاث لقطات، اللقطة الأولى لقطة من أعلى للاّجئين يذهبون بالاتجاه المعاكس للاتجاه الذي كانوا يسيرون فيه مع بداية التقرير، واللقطة الثانية تظهر اللاّجئين على الحدود البولندية وهم ينظرون من الجهة البلاروسية نحو الجهة البولندية وأمامهم السياج الشائك ورجال قمع الاحتجاجات وشاحنات الرّش بخراطيم المياه، تلاها لقطة نهائية تضمنت لاجئين وهم على جانبي سياج شائك مع صور لخيم في أمامية الصورة ودخان نار تدفئة في خلفيتها.

7-12. التحليل الكيفي لمحتوى التقرير السادس: يعتبر هذا التقرير معياريا في كافة أجزائه، من حيث أنه تبنى الموقف الرسمي لبلد الانتماء (فرنسا)، ولمجموعة الانتماء (المجموعة الأوروبية) في اعتبار القضية قضية أمنية استفزازية، تستدعي ردا امنيا رادعا. وقد بنى الصحافي سرديته حول نقطة مركزية دار جوهرها حول طمأنة المتلقي الفرنسي بأن بولندا بصدد اتخاذ ما يتوجب اتخاذه من إجراءات في سبيل تأمين الحدود الأوروبية لمنع عبور اللاّجئين إلى داخل تراب المجموعة الأوروبية. كما يمكن اعتبار ذلك رسالة موجهة أيضا بشكل صريح للاّجئين العالقين على الحدود مفادها استحالة العبور إلى بولندا من جهة، ثم رسالة ضمنية من جهة أخرى لمن هم مرشحون للقدوم لبيلاروسيا لطلب اللجوء لاحقا، وذلك بهدف ردع وتثبيط عزيمة من كانت لديه النية في الانتقال إلى هناك، إن وضعوا في حساباتهم السير على خطى من سبقوهم.

كما لاحظ الباحثان أيضا في هذا التقرير غياب عرض اللاّجئين كفاعليين ناطقين فيه، إذ لم يستشهد الصحافي في تقريره بأي لاجئ. ما لاحظه الباحثان كذلك في هذا التقرير هو استخدام وصف مهاجرين بدلا عن وصف لاجئين، وهو المتغير الثابت الذي سجلنا تكراره في كل التقارير التي تم تحليلها سابقا. كما لاحظ الباحثان أيضا تعمّد تصوير اللاّجئين من زاوية علوية أو علوية نسبيا، وكذلك تعمّد تصويرهم من لقطات شديدة البعد، وهذا لتحقيق نفس الغرض الذي لاحظناه في تقارير سابقة، وهو التقليل من شأن اللاّجئين وتجنب جعلهم نقطة مركزية في موضوع التقرير. وقد بالغ التقرير والصحافي في استخدام الرمزيات التي تتضمن فكرة المحاصرة والطرد، خاصة حين تم تضمين نهاية التقرير لقطات اللاجئين وهم يمشون بأمتعتهم في الاتجاه المعاكس للاتجاه الذي

كانوا يسيرون فيه مع بداية التقرير (أي باتجاه معاكس للكاميرا لإيصال فكرة المغادرة)، ثم حين تمّ تضمين التقرير لقطات تظهر اللاّجئين على الحدود البولندية وهم ينظرون من الجهة البلاروسية نحو الجهة البولندية وهم محاصرون بالسياج الشائك من جهة، ومن طرف رجال قمع الاحتجاجات وشاحنات الرش بخراطيم المياه من جهة أخرى.

8- مناقشة النتائج والتأويل السياقي العام لها.

تظهر لنا المؤشرات الكمية والمؤشرات الكيفية التي تم عرضها أعلاه ما يكفي من الدلائل التي تفيد بصدقية الفرضية الأولى التي دفعنا فيها بانتهاج قناة "سي نيوز" مقاربة وظيفية معيارية تصور مسألة اللجوء على أنها مسألة هجرة فقط. إذ لم يسجل الباحث في كافة التقارير التي تم تحليلها ولا لمرّة واحدة استخدام تعبير "طالبوا اللجوء" عند التحدث عن قضية النازحين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية. وتعكس الأرقام والمؤشرات الكيفية التي تم تجميعها حقيقة انحراف التغطية الإعلامية لقناة "سي نيوز" بما لا يخدم الحقوق المعنوية والإنسانية لطالبي اللجوء أو من أجبروا على الهجرة القسرية أولا، ثم حقيقة وقوع تلك التغطية في كماشة المزايدات السياسية الشعبوية التي تتجه أكثر فأكثر نحو الغلق على الخطاب الإعلامي داخل أطر وظيفية معيارية تفرضها قراءات وحسابات سياسية متطرفة، تصل حد التمييز العنصري في الكثير من الأحيان. كما أبانت لنا مختلف الأرقام والمؤشرات التي تم تسجيلها صدقية الفرضية الثانية، والتي أوردنا فيها بأن القناة تتبنى سردية تركز على المعطى السياسي والأمني وتتجاهل البعد الإنساني المرتبط بمعاناة اللاّجئين. وقد تجلى ذلك في تركيز سرديات التقارير التي تم تحليلها، في محتوياتها المباشرة وفي مختلف الرمزيات التي استخدمتها، على المدلولات التي تعكس البعد الأمني والعسكري، ما دفع الصحافيين لتصوير الموضوع على أنه تحدي أمني/سياسي يشكل خطرا على الأبواب الشرقية لحدود المجموعة الأوروبية، مع إقحام روسيا في الرمزيات المستخدمة بهدف الزيادة من هول القضية، وبالتالي تحييد المعالجة عن تسليط الضوء على القضايا الإنسانية المرتبطة بمعاناة أولئك اللاجئين، ليس فقط في مناطق الصراع التي جاءوا منها، بل وأيضا في أماكن تواجدهم على الحدود البولندية البيلاروسية.

كما يكشف لنا التحليل السياقي العام للخط التحريري للقناة وكذا التوظيف السياقي العام لقضية الهجرة القسرية في مختلف البرامج التي بثتها القناة حول نفس الموضوع صحة الفرضية الثالثة التي دفعنا فيها بأن القناة تنتهج توظيفا سياقيا يخدم أطروحة اليمين المتطرف الداعية لعدم التعاطي الإيجابي مع طلبات اللجوء. فحين نتأمل في الكيفية التي يتم بها بناء أجندة البرامج الأخرى التي تعاطت مع نفس القضية في شكل برامج حوارية أو مقابلات تلفزيونية، وإذا تأملنا في كيفية بناء الأطر التي تعاطت معها مختلف تلك البرامج في ذات القناة، للمسنا مؤشرات كثيرة تدل فعليا على تمادي قناة "سي نيوز" في التوظيف السياقي الذي يفبرك أطرا متطرفة للقراءات التي يمكن أن يبنيها المتلقي حول قضايا الهجرة واللجوء القسري. فسردية القناة لا تتعاطى مع قضية اللجوء والهجرة القسرية كموضوع مستقل بذاته، إنها تربطه بشكل ممنهج ومنتظم بقضايا الهجرة غير الشرعية، وبقضايا المهاجرين، وبقضايا الفرنسيين من أصول غير أوروبية، وبقضايا العنف، وبقضايا الإسلام، وبقضايا ممارسة المسلمين لشعائرهم وبكل ما يمكن أن توظفه القناة للإساءة للآخر المختلف ثقافيا، عرقيا، أو دينيا.

كما يبرز لنا من تحليل التقارير التي شكلت عينة الدراسة وجود مجموعة من التوجهات الثابتة في كل التقارير التي تم تحليلها، والتي تتلاقى في جوهرها مع الملاحظات الثمانية التي توصل إليها التقرير الأوروبي الذي صدر عن المفوضية الأوروبية في سنة 2017 بعنوان "التغطية الإعلامية لأزمة اللاجئين"، الذي حلّل السرديات المستخدمة من قبل وسائل الإعلام في ثماني دول أوروبية حول تغطياتها لقضية اللاجئين الكبرى الأولى التي برزت في 2015 جرّاء الحرب الأهلية التي عرفتها سوريا. ويمكن أن نلخّص أبرز التوجهات التي تم ملامستها في تحليلنا لتغطية قناة "سي نيوز" الفرنسة في النقاط التالية:

1- اتسمت معالجة القناة لقضية اللاجئين العالقين على الحدود البولندية البلاروسية بتغييب البعد الإنساني في القضية وبتعمد تجاهل استخدام صفة "طالبوا اللجوء" – الذين تم تصويرهم على أنهم مجرد مهاجرين متطفلين – بالنظر لما يتيحه ذلك أخلاقيا

وقانونيا من تجريد اللاجئين من الحقوق المترتبة عن تلك الصفة بموجب الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين[7]. إن نفي تلك الصفة لا يهدف فقط لتحقيق الأثر المرغوب عند المتلقي وهو تبرير عدم فتح باب النزوح أمام طالبي اللجوء ومعاملتهم معاملة تتنافى مع الأعراف الدولية ومع القيم الإنسانية، بل يسهّل أيضا على الصحافيين إيجاد التبرير الأخلاقي والمهني للتعاطي مع قضايا اللجوء والهجرة القسرية من منظور الخط التحريري للقناة. فالصحافيون يدركون بأنهم على تناقض مع مبادئ حقوق الإنسان ومع القيم الساعية للحفاظ على كرامة الإنسان أينما كان. وبدون ذلك التبرير سيجدون أنفسهم – إن كانوا مهنيين في وظيفتهم – في حالة من التنافر المعرفي وفي حالة من التنافر مع ضميرهم الإنساني، باعتبار أن اللجوء حق من حقوق الإنسان، ورد ذكره في المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948، والتي نصت على أنه "في مواجهة الاضطهاد، يكون لكل فرد الحق في طلب اللجوء والاستفادة من اللجوء في بلدان أخرى". كما من شأن ذلك التجريد أن يخلّص الصحافيين العاملين بالقناة من عقدة الضمير التي قد تأنّبهم بسبب تضارب تغطياتهم مع ما جاء في الاتفاقية الدولية المتعلقة بالوضع الخاص الذي يحدد الصفة القانونية للاّجئ، والتي عرّفته بأنه "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد."

كما من شأن ذلك التجريد أيضا تسهيل التملص المهني والأخلاقي لدى الصحافيين من الحقوق المرتبطة بوضع اللاجئ، ومن بينها الحقوق المرتبطة بالحق في حرية العقيدة والتنقل من مكان إلى آخر، والحق في الحصول على التعليم، ووثائق السفر، وإتاحة الفرصة للعمل. كما من شأن ذلك التجريد أيضا تخليص الصحافيين والمؤسسة الإعلامية من المسؤولية الأخلاقية والمهنية التي قد تثقل كاهلهم جرّاء تضارب مواقفهم مع ما نصت عليه تلك الاتفاقية من عدم جواز إعادة اللاجئين، باستخدامها مصطلحا قانونيا صريحا هو "حظر الطرد" أو "الرد" إلى بلد يخشى على طالب اللجوء من التعرض للاضطهاد فيه.

2- يلاحظ في التقارير التي تم تحليلها التغييب الكلي للاّجئين كفاعلين إيجابيين، حيث لم تتح للاّجئين والمهاجرين أية فرص للتحدث والتعبير عن رأيهم أو للتعبير عن تجاربهم ومعاناتهم. وحين تم الحديث عنهم أو تم إظهار صورهم أظهروا في دور ضحايا صراع بين دولتين كفاعلين صامتين. كما كثرت اللقطات التي أخذت من أعلى أو من زاوية بعيدة، أو بين سياجين شائكين، بما يبرز ميل القناة نحو تقزيم حضورهم وعدم جعلهم موضوعا للتقرير بل مبررا له فقط.

3- يلاحظ في كل التقارير التي تم تحليلها التغييب المتعمد لتناول وضع اللاجئين الصبية أو النساء اللاجئات بشكل يوحي بالرغبة في تجنب التركيز على الحلات الإنسانية أو على المعاناة والقصص الإنسانية الفردية التي يمكنها أن تثير استعطاف الرأي العام أو يمكنها أن تحرك الضمير الجمعي الفرنسي.

4- لامس الباحثان توجها واضحا في غالبية التقارير، نحو تهويل القضية وإخراجها من سياقها الحقيقي. فلم تصور القضية بواقعها الحقيقي في كونها موضوع مرتبط بألفين إلى ثلاثة آلاف شخص من طالبي اللجوء يحاولون الدخول للفضاء الأوروبي، فوجدوا أنفسهم حبيسين بين حدود دولتين رفضتا النظر في حالاتهم بما يتعارض مع التزامات تلك الدول تجاه الاتفاقية الدولية للاجئين لسنة 1951، والميل بدلا عن ذلك لخلق حالة من الخوف، أولا، من موجات لآلاف من اللاجئين الشرق أوسطيين، ثم ثانيا، من امكانية اندلاع حرب بين بولندا وبيلاروسيا بسبب اللاجئين، قد تشترك فيها روسيا أيضا.

5- لم تعر قناة "سي نيوز" في التقارير التي تم تحليلها أي اهتمام بشرح الخلفيات السياسية المرتبطة بالصراعات والحروب التي خلقت السياق الذي شجع توافد اللاجئين لقرع أبواب اللجوء على الحدود الأوروبية، كما لم تأخذ القناة شرح حقيقة أن الدول الشرق أوسطية تتحمل – على الرغم من نقص مواردها الاقتصادية – العبء الأكبر من موجات اللجوء، على غرار تركيا، لبنان والأردن على سبيل المثال لا الحصر.

6- من منظور مهني وأخلاقي بحت، لم يلتزم صحافيو القناة بمتطلبات العمل الصحافي النزيه القائم على تجنب التضليل الإعلامي واحترام المتطلبات الثلاثة في العمل الصحافي وهي الدقة، الموضوعية والتوازن، إذ لم يراعوا إعطاء الفرص لجميع الأطراف الفاعلة لإبداء وجهة نظرها في أغلب التقارير، كما تعمدت تغيير الحقائق وتقديم قراءة من منظور واحد فقط للحدث.

7- أظهرت ملاحظاتنا للتوظيف السياقي العام لمختلف التقارير التي تم تحليلها ومختلف التغطيات والمقابلات والبرامج الحوارية التي ناقشت موضوع اللجوء والهجرة القسرية بأن القناة شجعت خطاب الكراهية والعداء تجاه اللاّجئين والمهاجرين بشكل منهجي ومنتظم، كما أنها ربطت في السياق العام لخطها التحريري وفي أجندتها بين موضوع اللاجئين والمهاجرين ومواضيع الأمن، والهوية القومية، والهوية الأوروبية، في نسق إعلامي عدائي وإقصائي ضد الآخر المختلف عرقيا ودينيا.

إن فهم طبيعة تعاطي قناة "سي نيوز" مع قضايا اللجوء والهجرة القسرية لا يمكن أن يتم الإلمام به إلا ضمن قراءة شاملة، تأخذ بعين الاعتبار المشهد السياسي والايديولوجي العام في الدولة التي تبث منها القناة وليس من خلال التعاطي مع موضوع اللجوء بشكل جزئي، أو فقط من خلال الخط التحريري للقناة. فالمعالجة السياسية والإعلامية لموضوع اللجوء والهجرة القسرية باتت خلال السنوات الأخيرة تنبنى في فرنسا أكثر فأكثر حول قطبية " الأنا" و"الآخر" المختلف، بعيدا كل البعد عن الاعتبارات المرتبطة بالكرامة الإنسانية أو تلك المرتبطة بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. كما أن قناة "سي نيوز" أصبحت تفتح أبوابها للأفكار المتطرفة وللمتطرفين سياسيا وفكريا في فرنسا، وبشكل خاص في ساعات الذروة وفي نشراتها الإخبارية الرئيسية. كما باتت القناة تتيح فرصة التعبير لكل من ينظرون لموضوع اللجوء والهجرة القسرية باعتبارهما مؤامرة تديرها أيادي خفية بهدف تنفيذ ما أسماه عضو حزب الجمهوريين اليميني الفرنسي إريك سيوتي[2] "بالاستبدال المبرمج" أو "بالإحلال الكبير"، وهي فكرة شعبوية دفع بها خلال حوار تلفزيوني مع قناة "سي نيوز" نفسها، قال فيه بأنه مقتنع بأن هناك خطة يتم تنفيذها لاستبدال سكان فرنسا شيئا فشيء بمهاجرين[8].

كما أن القناة كانت الحاضنة الرئيسية التي أسهمت بشكل كبير في صناعة الإعلامي اليميني المتطرف إريك زمور، وباتت تصنع الظاهرة "الزمورية" وتعبّد له الطريق لدخول معترك الانتخابات الرئاسية في فرنسا، علما بأنه من أكبر المناهضين لاستضافة اللاّجئين ومن أكبر الشخصيات المعادية للمهاجرين العرب والمسلمين، أو للفرنسين من أصول عربية أو من ديانة مسلمة في فرنسا، وهو أيضا من أكثرهم جرأة في استخدام أقصى تعابير التطرف والوعيد ضدهم. إن هذا الخطاب المتطرف الذي وصل حد السريالية في بعض الحالات بتنا نلمس انتشاره ليس فقط في فرنسا بل وفي الدول الأوروبية بشكل عام، بما فيها الدول الإسكندنافية على غرار الدانمارك التي اتخذ فيها مؤخرا قرارا برلمانيا يقضي بجواز إعادة اللاجئين السوريين لبلدهم على الرغم من عدم انتفاء الظروف التي دفعت بهم لطلب اللجوء في تلك الدولة[9]، وذلك بعد أن أجازت في 2015 تفتيش أمتعة اللاجئين ومصادرة أموالهم ومجوهراتهم وأملاكهم التي تفوق 1340 يورو في قيمتها[10]. كما صادقت دولة سويسرا الفدرالية بدورها على قرار يجيز أيضا مصادرة أموال اللاجئين التي تبلغ قيمتها أزيد من 1000 يورو عند دخولهم البلاد[11]، وبذلك باتت هذه القارة التي كانت نموذجا في احترام حقوق الإنسان وكرامته تعرف تزايدا مريبا في سن القوانين التي تنتهك كرامة اللاجئ وحقوقه الأساسية، وانتشارا مريبا للخطاب السياسي والإعلامي الشعبوي المعادي لطالبي اللجوء وللاّجئين وللمهاجرين. والمقلق في هذا الأمر هو أن هذا الخطاب ليس خطابا شعبيا في طبيعته، بل هو خطاب نخبوي "تفبركه" العقول المتطرفة ومختبرات الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة، لتجعل من ذلك الخطاب الحلقة المركزية في الأجندات الإعلامية والسياسية، يرمي الإعلامي والسياسي المتطرف بما يشاء منها في الفضاء العام،

[2] إريك سيوتي هو رجل سياسي يميني، بدأ يسطع نجمه إعلاميا منذ سنتين تقريبا بفضل تصريحاته الجريئة ضد المهاجرين واللاجئين. وقد تصدر الدور الأول من الانتخابات الأولية التي درات في بداية شهر ديسمبر 2021 لاختيار مترشح حزب الجمهوريين للانتخابات الرئاسيات القادمة في فرنسا، وسينافس السيدة فاليري بيكراس في الدور الثاني لتحديد من سيكون منافس حزب الجمهوريين لإيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية في يونيو 2022.

بدون أي رادع لذلك، أي كان مقدار الغلو والتطرف فيها، ومهما كانت تلك السرديات على تضاد وعلى تنافر مع المبادئ الإنسانية وكرامة الإنسان وحقوقه.

إن ما بات يثير الاستغراب في هذا التوجه هو الصمت السياسي المريب وردود الفعل القضائية السلبية على تلك السرديات السياسية والإعلامية اللامتسامحة، التي لا تكتفي بإثارة الخوف من الآخر فقط، بل وتسعى أيضا لإثارة النعرة الطائفية والدينية بين أفراد المجتمع الفرنسي، الذي كان أصلا وما يزال متنوعا عرقيا وثقافيا، حتى قبل وصول موجات الهجرة واللجوء العربية والمسلمة إليه. يحدث هذا الصمت المريب على الرغم من مخالفة تلك السرديات لمعظم المحددات الأخلاقية والقانونية التي تضبط العمل الإعلامي، أكانت محددات قطرية أم محددات دولية. فلم تعرف فرنسا مثلا أي تدخل رادع لخطاب التحريض والكراهية ضد اللاّجئين والمهاجرين على القنوات التلفزيونية من طرف "المجلس الأعلى للسمعي البصري"، باعتباره سلطة الضبط التي يقع على عاتقها الدفاع عن الصالح العام ضد أي تعد على القوانين والأخلاقيات، يكون مصدره القنوات الإذاعية والتلفزيونية. فقد عرف المشهد الإعلامي الفرنسي بث العديد من المحتويات الإعلامية في قنوات خاصة وأخرى حكومية (وخاصة قناة "سي نيوز" المملوكة لرجل الأعمال الفرنسي Vincent Bolloré) التي تخالف المبادئ المذكورة في المادتين 1 و15 من قانون 30 سبتمبر 1986، المعدل بقانون 12 يوليو 2004، ولا سيما مبدأ "احترام كرامة الإنسان والحفاظ على النظام العام وحماية القصّر ومنع أي تحريض على الكراهية أو العنف لأسباب تتعلق بالدين أو بالجنسية". كما باتت الكثير من المحتويات التلفزيونية الفرنسية تتضمن محتويات ترقى لصفة الجرم الذي يعاقب عليه بالمادة 24 من قانون الصحافة الفرنسي الصادر بتاريخ 29 يوليو 1881 وهو جرم "التحريض على الكراهية العنصرية". فليس من الصعب على من يتتبع المحتويات الإعلامية الفرنسية خلال السنوات الأخيرة ملاحظة تعاظم خروج السردية السياسية والإعلامية التي تستهدف المهاجرين واللاجئين بشكل عام – والفرنسيين من أصول عربية أو من يدينون بديانة الإسلام بشكل خاص– عن نطاق المقبول إنسانيا، مجتمعيا، وأخلاقيا وقانونيا، دون أن يتدخل لا المجلس الأعلى للسمعي البصري ولا القضاء الفرنسي ليردع القنوات أو الجرائد المخالفة عن الاستمرار في بث محتوياتها العنصرية الصريحة أو المقنّعة، على الرغم من حصول سابقة منع بث قناة تلفزيونية في فرنسا، متمثلة في حظر قناة "المنار" اللبنانية التي منعت من البث في فرنسا في 2004، بمبرر أن البرامج التي كانت تبثها تلك القناة كانت معادية للسامية وتحرض على الكراهية العنصرية، وهو ما يسقط عن الجهات القضائية أو عن جهة الضبط الدفع بمبدأ عدم القدرة على التدخل بمبرر قدسية حرية التعبير في البلاد.

كما يحدث ذلك الصمت على الرغم من التداعيات السلبية لذلك الخطاب على السلم المجتمعي في فرنسا. وعلى الرغم من ظهور العديد من التجليات الدالة على التأثير السلبي لتلك المحتويات الإعلامية العنصرية تجاه اللاجئين. فقد شهدت فرنسا مؤخرا العديد من عمليات الاعتداء على المخيمات غير النظامية لطالبي اللجوء، يمكننا أن نذكر منها على سبيل المثال عملية اعتداء بالسيف وقعت يوم 8 ديسمبر 2021 على مخيم للاجئين في مدينة باريس، تم خلالها تمزيق خيم اللاجئين وإصابة لاجئ سوداني وآخر إريتري بجروح خطيرة في ذلك الهجوم، بينما كان الجاني يهتف بشعارات عنصرية معادية للمهاجرين خلال عملية الاعتداء[12]. كما تزايدت نسبة الأعمال العنصرية ضد الآخر المختلف دينيا بنسبة 53% بين 2019 و 2020 [13]، بينما تزايد عدد الاعتداءات التي تستهدف طالبي اللجوء واللاجئين في عموم أوروبا[14]. لقد وجد الخطاب الإعلامي الموسوم بالكراهية الصريحة أو المبطنة ضد الآخر المختلف عرقيا ودينيا في مواضيع التطرف الديني ومواضيع الهجرة واللجوء القسري، مرتعا له للتعبير عن تراكمات دفينة من الكراهية العنصرية ضد الآخر المختلف. فقد بات هذا الخطاب في السنوات الأخيرة يلج الفضاء العام عبر وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، بجرعات "هوميوباثيكية" (Homeopathic doses) فرضت خطاب الكراهية – بتراكمها وبسلبية ردود الفعل الرسمية عليها – كواقع معياري يناقض في توجهاته ما بذله المجتمع المدني والمؤسسات التعلمية من جهود على مدى سنوات، لغرس فكر التسامح والتعايش بين الثقافات، في مجتمع فرنسي متنوع الأصول والثقافات أصلا، حتى قبل وصول الجاليات من أصول

عربية أو تلك التي تدين بديانة الإسلام. إن ما يثير الاستهجان كذلك هو أن هذا الخطاب بات ليس فقط أمرا شائعا ومسكوتا عنه في الإعلام الفرنسي وبين الطبقة السياسية في فرنسا، بل وأخطر من ذلك، بات يستخدم كأداة من أدوات إعادة بناء التمثّلات الجماعية لإعادة بناء الهوية الوطنية الفرنسية والأوروبية على نحو إقصائي، يستثني من مركّباته كل ما يعتبره بعض "النقائيون" عرقيا أو دينيا، دخيلا على القيم الحضارية الفرنسية والأوروبية.

تلك القيم التي وعلى الرغم من استماتة الإعلام والخطاب السياسي الفرنسيين منذ أكثر من قرن في الدفع بخصوصيتها العلمانية، إلا أن السردية الإعلامية والسياسية بدأتا في السنوات الأخيرة تدخل عليها البعد الديني كقيمة "هوياتية" كلّما رأت حاجة في استحضار العامل الديني لتوظيفه في قطبية "النحن" و"الآخرون" المختلفون عرقيا ودينيا. كما تسعى سردية خطاب الفلاسفة ورجال السياسية المتطرفون في فرنسا لفرض تمثّلات قيمية وحضارية تتعمّد إقصاء العنصر العربي والمسلم من أن يكون مركبا من مركبات الهوية الأوروبية، على الرغم من أن الدين الإسلامي ساد لقرون طويلة في إسبانيا، وترك فيها إرثا حضاريا معتبرا. فقد أصبح الكثير من الفلاسفة والسياسيين والإعلاميين الفرنسيين يغذون طرحا قائلا بوجوب تغليب ثنائية المركب القيمي "المسيحي/ اليهودي" (Jewich-Christian Values)، في الهوية الفرنسية بشكل لا يخلو من العنصرية وإقصاء للآخر المغيب عن تلك الثنائية. الأمر الذي بات يثير الكثير من التساؤلات حول مبررات إقحام المكوّن الثقافي اليهودي على الرغم من أنه دخيل على الديانة المسيحية، وعلى الرغم مما عاناه اليهود من تمييز لسنوات طويلة ومازالوا يعانون منه، بينما ينكر ذلك على المكوّن الإسلامي، خاصة إذا ما سلّمنا بوجاهة "النزعة النقائية" للبنية الاجتماعية المسيحية للمجتمع الفرنسي لدى من يدفعون بذلك الطرح. يحدث هذا على الرغم من التجليات الاجتماعية والثقافية المحدودة عدديا للمكون اليهودي، في مقابل الحضور الاجتماعي والثقافي الجلّي للمكون الثقافي العربي والمسلم – باعتبار أن الديانة الإسلامية هي الثانية من حيث عدد متّبعيها في فرنسا – مع حضور مثبت منذ قرون في إسبانيا إذا ما تحدثنا على نطاق أوروبي، ومثبت منذ أكثر من قرن إذا ما تحدثنا على نطاق القطر الفرنسي فقط.

كما تتجاهل تلك الأطروحات عمدا وجود مواطنين فرنسيين وآخرون أوروبيين يدينون بديانة الإسلام منذ عشرات السنين في البلاد الفرنسية، التي وصلوها ليس عبر الهجرة السرية بل عبر الهجرة القسرية بعد أن أجبرت فرنسا (حين كانت تحتل دول المغرب العربي بشكل خاص) مئات الآلاف من أجدادهم على الذهاب لجبهات القتال للدفاع عن القطر الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، أو للذهاب للعمل في المصانع الحربية هناك، فمات الآلاف منهم دفاعا عن شرف فرنسا، بينما تجذّر الآلاف منهم هناك، وطلب من عشرات الآلاف منهم البقاء للعمل هناك للإسهام في إعادة بناء الاقتصاد الفرنسي المدمّر عقب الحربين العالميتين بين 1914- 1918 وبين 1939-1945. وبذلك الوجود القسري، وبتجذّر ملايين المواطنين الفرنسيين من أصول عربية أو من ديانة مسلمة في فرنسا، لا يمكن لأحد أن ينكر تأصل المكون الثقافي العربي والمكون الديني الإسلامي كمركب من مركبات الهوية الفرنسية والأوروبية، كما لا يمكن لعاقل أن ينكر حقيقة إسهام ذلك الوجود في إثراء ثقافات تلك الدول أدبيا وعلميا وثقافيا واقتصاديا. كما أن ذلك الوجود وعلى غرار ما سبقه من وجود عرقي وثقافي إسباني، ثم إيطالي، ثم بولندي، ثم برتغالي، لا يسمح لأولئك المثقفين والسياسيين، والفلاسفة، والإعلاميين المتطرفين بشرعنة ذلك الإقصاء، خاصة وأن أولئك الفلاسفة الذين ينظّرون لمبدأ العنصرية "المشروعة" في نظرهم، هم أوّل من يفترض بهم أنهم يدركون بأن مفهوم الهوية ليس مفهوما جامدا، بل هو مفهوم متحرك دائم التغير، لا يمكن تحديد معالمه بحدود حقبة زمنية محددة، خاصة إن كانت تلك الحقبة ضاربة في العصور الغابرة، ولا تمت بصلة للمعطى الاجتماعي والثقافي المعاصر للمجمعين الفرنسي والأوروبي، اللذان يتميزان بتعدد روافدهما الإثنية والثقافية والدينية، وهي مركبات لا يجب أن يسمح بالتسويق لها على أنها مصدر خطر، بينما هي مصدر تنوع وإثراء في حقيقة الأمر.

الخلاصة: يتجلى لنا من دراستنا هذه وجود مؤشرات مقلقة حول الانقياد المتزايد لصحافيي "قناة سي نيوز" الفرنسية للأجندات السياسية وللأطر التي يفرضها السياسيون والإعلاميون والنخب الثقافية المتطرفة في التعامل مع قضايا اللجوء والهجرة القسرية، بعيدا عمّا تقتضيه أخلاقيات العمل الصحافي والضوابط المحددة للأطر القيمية للمهنة. وهذه الملاحظة باتت في حقيقة الأمر تنطبق على الكثير من وسائل الإعلام الفرنسية، والأوروبية عموما، خاصة عقب تحرر ألسنة النخب السياسية والثقافية والإعلامية مما سمي في وقت من الأوقات بالخطاب اللائق سياسيا "Le discours politiquement correct"، والذي وعلى الرغم من علو كعبه الأخلاقي وسموه عن الوضاعة السياسية، إلا أنه كان محل استهجان وسخرية لفترة طويلة من طرف السياسيين والنخب الثقافية على وسائل الإعلام ذاتها، ما خلق عقدة لدى من كانوا يتبنون روح المسؤولية في مداخلاتهم وتحليلاتهم، إلى أن هيمن نمط الخطاب السياسي والإعلامي المتحرر من القيم الأخلاقية، باعتباره قيمة مربحة انتخابيا، وسياسيا وإعلاميا.

وبدلا من أن يكون الإعلام هو من يفرض أجندته وأطره التحليلية، من منظور ما تفرضه عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المرتبطة بالحقوق الأساسية للإنسان، ومن منظور ما تتطلبه واجباته الأخلاقية لصون كرامة الإنسان، نجد بأن الإعلام والصحافيين بات لديهم قابلية الانقياد والخضوع لأجندات وأطر تفرض عليهم من طرف سياسيين نفعيين في مقاربتهم للعمل السياسي، دون اعتبار منهم لا للأطر المهنية ولا للأطر الأخلاقية التي تحكم عملهم، ودون الالتزام بدورهم كصحافيين في بيئة ديموقراطية، يتوقع منهم فيها أولا وقبل كل شيء أن ينقلوا الوقائع بكل موضوعية، وثانيا أن ينيروا الرأي العام بتحليلاتهم المحايدة حول المواضيع الكبرى، بدلا من تضليله عند تناولها لتلك القضايا. إن ما يجب أن نعيه هو أن هذا الخطاب المتحرر من الضوابط الأخلاقية ومن القيم الإنسانية بات يشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن القطريين والعالميين، لأن كل خطاب كراهية يخلق ردّات فعل قد تحمل شحنات عنف ضد شرائح مجتمعية بعينها أو ضد شعوب بعينها. وقد يجد هذا الخطاب في السياق الحالي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الكثير من بلدان العالم تربة خصبة قد تخلق مسببات الاحتقان الاجتماعي داخل القطر الواحد، أو مسببات الاحتقان السياسي والأيديولوجي بين الدول، بما قد يدخلنا في نفس السياقات التي أوجدت أسباب اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، أو في نفس مسببات وقوع حروب التصفيات العرقية بين الإثنيات والديانات المختلفة كما حدث بين مكونات يوغوسلافيا السابقة بمجرد انفكاك الدولة هناك.

يحدث ذلك في ظل تجاهل تام لما جاء في القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي كفل حرية الرأي والتعبير والنشر والإعلام لكن ضمن المعايير الدولية التي قام بتحديدها في أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1946، بالقرار رقم 59 الذي ينص في البند (1) من الفقرة (د) بأن "حرية الإعلام حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة جهودها لها ... " -غير أن - "أحد العناصر التي لا غنى عنها في حرية الإعلام هو توافر الإرادة والقدرة على عدم إساءة استعمالها، ومن قواعدها الأساسية الالتزام الأدبي بتقصي الوقائع دون تعريض، ونشر المعلومات دون سوء قصد". كما تتجاهل تلك الممارسات ما نص عليه القرار 110 (د-2) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، الذي أدان "الدعاية التي تستهدف إثارة أو تشجيع، أو يحتمل أن تثير أو تشجع، أي تهديد للسلم أو خرق للسلم أو أي عمل من أعمال العدوان"، والقرار 127 (د-2) الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عام 1970 والذي يدعو لإسهام وسائل الإعلام الجماهيرية في تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيد الدولي، خدمة للسلام ولرفاهية البشر"، وفي "مناهضة الدعاية المؤيدة للحرب والعنصرية والفصل العنصري والكراهية بين الأمم".

كما تعتبر تلك الممارسات حيادا أيضا عمّا جاء في الإعلان الصادر عن منظمة اليونسكو في 1978 بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب. والذي نصت المادة 5 منه على أنه "من الضروري، لكي تحترم حرية الرأي والتعبير والإعلام ولكي يعكس

الإعلام كل وجهات النظر، نشر وجهات نظر أولئك الذين قد يرون أن المعلومات التي نشرت أو أذيعت على الملأ بشأنهم قد ألحقت ضررا جسيما بالنشاط الذي يضطلعون به في سبيل دعم السلام والتفاهم الدولي، وتعزيز حقوق الإنسان، أو في سبيل مكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب". كما نصت المادة 8 منه على أنه "ينبغي للمنظمات المهنية وللأشخاص الذين يشتركون في توفير التدريب المهني للصحافيين وغيرهم من العاملين في مجال وسائل إعلام الجماهير والذين يساعدونهم على الاضطلاع بمهامهم بروح المسؤولية، إيلاء أهمية خاصة للمبادئ الواردة في هذا الإعلان عند وضعهم قواعد السلوك المهني الخاصة بهم وضمان تطبيقها". كما يحيد الصحافيون بذلك عمّا جاء في ميثاق ميونيخ الصادر في عام 1971 الذي حدد "واجبات الصحافيين وحقوقهم" وضمّت عشرة واجبات وخمسة حقوق للصحافيين، والذي اعتبر "أن مسؤولية الصحافي تجاه الجمهور تتقدم على أية مسؤولية أخرى وبالذات تجاه الصحيفة التي يعمل لديها أو تجاه السلطات العمومية"، ثم عما جاء في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي دخل حيز التنفيذ في 1976 والذي نص في البند 20 منه على أنه "يحظر بالقانون أية دعاية للحرب. كما تحظر أية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، قد تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف".

بناء على ما سبق يوصي الباحثان بما يلي:

1- ضرورة التفكير ضمن الأطر الأوروبية والاممية على إخراج موضوع الالتزام بالقوانين والضوابط الأخلاقية والمهنية في الإعلام من الطابع الاختياري إلى الطابع الإلزامي، مع إجبار جميع وسائل الإعلام على أن يكون لها مواثيق أخلاقية ملزمة، تتضمن التزامات موحدة يتم تحديدها من طرف جهات أوروبية أو أممية مختصة، مع إتاحة امكانية مقاضاة التجاوزات المخلّة بتلك الالتزامات على مستوى فوق-قطري (المحاكم الدولية).

2- إنشاء مرصد أوروبي أو أممي للانتهاكات التي تمس بحقوق الإنسان في وسائل الإعلام والانتهاكات العنصرية الإعلامية في حق الآخر المختلف عرقيا، ثقافيا أو دينيا، يكون له حق المتابعة القضائية لوسائل الإعلام المخالفة، مع منح صلاحية المرصد إنذار وسائل الإعلام قبل معالجة الموضوع قضائيا.

3- جعل القضايا الإعلامية التي تمس بحقوق الإنسان وبالكرامة الإنسانية أو بالسلم والأمن العالميين جناية قابلة لأن تكون من اختصاص محكمة الجنايات الدولية، على أن يقاضي بذلك المرصد الأوروبي أو الأممي السالف الذكر.

المراجع:

[1] Eugénie. S., (2008), "*Les journalistes politiques et leurs sources. D'une rhétorique de l'expertise critique à une rhétorique du « cynisme*", Mots : Les langages du politique, no. 87. DOI : 10.4000/mots.12722 -
Retrieved from URL : https://journals.openedition.org/mots/12722?lang=en , on 18-11-2021.

[2] Du Roy, A., (2003), "*Les liaisons dangereuses du journalisme et de la politique*", Hermès, 2003/1 (n° 35),.
Retrieved from URL : https://www.cairn.info/revue-hermes-la-revue-2003-1-page-131.htm , on 3-12-2021.

[3] Entman, R.M., (1993). "*Framing: Towards a Clarification of a Fractured Paradigm*", ·Journal of Communication, 43(4), 51-58.

[4] Charaudeau, P., (2015), "*Discurso das mídias*", 2e éd., São Paulo, Contexto.

[5] Georgio, M., Zaborowski, R., (2017), "*Couverture médiatique de la «crise des réfugiés»: perspective européenne*" , Rapport du Conseil de l'Europe DG1(2017)03.
Retrieved from URL:

https://rm.coe.int/couverture-mediatique-de-la-crise-des-refugies-perspective-europeenne/16807338f6 on 8-12-2021.

[6] Chouliaraki, L., Stolic, t., (2017), "*Rethinking media responsibility in the refugee 'crisis': a visual typology of European news*", Media Culture & Society, 4/2017, Doi.org/10.1177/0163443717726163
Retrieved from URL:
https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0163443717726163, on 08-12-2021 on 08-12-2021.

[7] المفوضية السامية للأمم المتحدة للّاجئين: "ماهي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين؟" شوهد على الموقع:
https://www.unhcr.org/ar/4be7cc27201.html
تاريخ الدخول 20-12-2021.

[8] Ciotti, E., "sur le grand remplacement: pourquoi nier l'évidence? " Retrieved from URL:
https://www.cnews.fr/france/2021-11-10/eric-ciotti-jassume-de-parler-de-grand-remplacement-notre-societe-se-modifie, on 19-11-2021.

[9] "Danish parliament approves law to deport asylum seekers". Retrieved from URL:
https://www.aljazeera.com/news/2021/6/3/danish-parliament-approves-law-to-deport-asylum-seekers, on 8-11-2021.

[10] "Denmark uses controversial 'jewellery law' to seize assets from refugees for first time", Retrieved from URL:
https://www.independent.co.uk/news/world/europe/denmark-jewellery-law-migrants-refugees-asylum-seekers-unhcr-united-nations-a7113056.html , on 8-12-2021.

[11] " Migrant crisis: Switzerland defends asset seizure law", Retrieved from URL:
https://www.bbc.com/news/world-europe-35323315 , on 8-12-2021.

[12] "Une attaque au sabre perpétrée contre un camp de migrants dans le 12e arrondissement de Paris". Retrieved from URL:
https://www.lemonde.fr/police-justice/article/2021/12/08/une-attaque-au-sabre-perpetree-contre-un-camp-de-migrants-dans-le-13e-arrondissement-de-paris_6105208_1653578.html
on 08-12-2021.

[13] BFMTV, (2021), **"**Les actes anti-musulmans en forte en hausse en 2020 en France". Retrieved from URL:
https://www.bfmtv.com/police-justice/les-actes-anti-musulmans-en-forte-hausse-en-2020-en-france_AN-202101280333.html
on 08-12-2021.

[14] France terre d'asile, (2017), **"**Une montée des violences anti-migrants à travers l'Europe". Retrieved from URL:
https://www.france-terre-asile.org/actualites/actualites-choisies/une-montee-des-violences-envers-les-migrants-a-travers-l-europe, on 13-12-2021.

.